

زيادة مصادر دخل الحكومة عبر مكافحة احتكار الأراضي

هل تنطلق الخطوة لخدمة رؤية 2035 وملف العمران التجاري والاستثماري؟

أراضي محتكرة لاصطناع أسعار تضر جميع القطاعات

نفض الغبار عبر ضوابط تحدد سنوات التملك لكسر الاحتكار

استثمار واستغلال الأراضي الشاسعة أحد محركات الاقتصاد

وحرك قطاع التجزئة وخلق متنفس عائلي تحول إلى مزار، بل هناك من يقصده لممارسة رياضة المشي، ما يعكس فائدة استثمارات القطاع الخاص ليس فقط على مستوى الاقتصاد، بل حتى على الجانب الصحي أيضاً.

الأراضي المحتكرة يجب إعادة النظر إلى وضعها بما يتناسب مع مصلحة الدولة في ضوء النهضة التنموية الموضوعة على سكة التنفيذ، عبر خضوعها لضريبة تسهم في زيادة دخل الحكومة، أو وضع سقف للاحتفاظ بها أو استثمارها في مشاريع تنموية ضخمة وعملقة، خصوصاً وأن الكويت تحتاج لمزيد من المشاريع في قطاعات عديدة صحية وتعليمية وسياحية وترفيهية، ومباني ذكية تجارية تستقطب الشركات العالمية الكبرى من خلال توفير بنية تحتية تناسبها وتحاكي تطلعاتها وإمكاناتها.

استثمارات مباشرة على الأبواب تتطلع لفرصة أو موطن قدم، مع العلم أن المبالغ في أسعار الأراضي أحد منفردات المستثمرين من تدشين مشاريعهم في السوق المحلي، وهي أسعار مصنعة بسبب الاحتكار، كما أن السيولة كبيرة في البنوك واستغلال تلك الأراضي يحرك الدورة الاقتصادية لقطاعات عديدة فيما بقاؤها على حالة التصحر يجمد السوق ويرفع الأسعار لكل القطاعات وعلى الجميع.

نتيجة التقييمات المبالغ فيها والقياس عليها سعرياً في شتى قطاعات العقار الأخرى.

هل تبادر الجهات المعنية التابعة للحكومة بمراجعة ذلك الملف وإعادة وضع ضوابط هادفة تحاكي الرؤية الجديدة للحكومة 2035 التي تشمل العمران التجاري والاستثماري والتوجهات الحديثة للدولة عموماً وخطط المشاريع التنموية؟

الأراضي الشاسعة التي تقبع تحت الاحتكار يجب أن يفرض عليها ضرائب لصالح الدولة وفقاً للتقييم الذي يقوم به المالك والتسعير الذي يحدده سنوياً لتضخيم الأسعار.

مطلوب أيضاً وضع سقف زمني لترك تلك الأراضي فضاء دون استغلال، وهذا النموذج ثبت نجاحه في دول عديدة، من لا يستطيع أن يستثمر الأرض التي يتم احتكارها يتركها لمستثمرين جادين يمكن أن يجعلوا منها نواة مشروع ضخم وعملقة يضيف للقطاع الاقتصادي قوة وأداء وإيراد ويعزز من تنافسية الكويت. على سبيل المثال لا الحصر، أرض الأفنيوز على الدائري الخامس ظلت أرض فضاء جرداء تسكنها «الغربان» عشرات السنوات، إلى أن أتت فكرة مشروع الأفنيوز لمجموعة الشايح وتمكنت حصة الأغلبية في شركة المباني وضخت مئات الملايين في استثمار الأفنيوز الذي ساهم في تعزيز الوجهة السياحية والترفيهية

انطلقت عجلة تنويع مصاد الدخل الرديفة للقطاع النفطي على عدة جبهات، منها على سبيل المثال مراجعة الخدمات التي تقدمها الحكومة للمستفيدين، وضبط تحصيل المستحقات مقابل هذه الخدمات عبر إجراءات رادعة للمتخلفين عن السداد، ودارت العجلة بلا توقف.

المراقب في الفترة الأخيرة للقرارات الحكومية والتعديلات المتسارعة والمتلاحقة والمتغيرات على كافة الجبهات، يتلمس أن الحكومة «قول وفعل» وعزيمة على مواصلة الإصلاح.

خيار تنويع مصادر الدخل بات حتمياً وضرورياً، ولم يعد رفاهية في ظل تذبذب أسعار النفط وعدم استقرار السوق عموماً نتيجة تغير حجم الطلب بسبب المتغيرات الإقليمية والتحديات العالمية.

أحد ملفات وقنوات تنويع مصادر الدخل هو ملف الأراضي الفضاء الشاسعة التي تنتشر في مناطق حيوية واستراتيجية وفي مواقع فريدة، والتي تخضع لما يشبه عملية احتكار لهذه الأراضي دون فائدة سوى لمن يحتكرها.

الأراضي الفضاء المنتشرة في شتى أنحاء المناطق والمواقع الاستراتيجية تحتاج نفض الغبار عنها برسوم للدولة تناسب وتوازي الأسعار الضخمة والمبالغ فيها التي يتم اصطناعها نتيجة احتكارها، والتعمد في تنشيف السوق وخلق قيم وهمية لها سلبياتها وأضرارها بطريق غير مباشر على الجميع

50.046 مليار دينار مستوى جديد للقيمة السوقية لبورصة الكويت

1

313.1

مليون مكاسب
جديدة بقيادة
البنوك

تفاؤل بعودة

الطلب على
النفط في ضوء
تقارب واشنطن
وبكين

3

البنوك تجدد
قرض بمليار
دولار لشركة
مدرجة

2

كتب حازم مصطفى:

سجلت القيمة السوقية لبورصة الكويت أمس مستوى قياسي جديد، حيث كسرت القيمة السوقية أمس مستوى الـ 50 مليار دينار لأول مرة منذ سنوات، وأغلقت عند 50.046 مليار دينار محققة مكاسب نسبتها 15.03 % بما يعادل تقريباً 6.546 مليار دينار كويتي من بداية العام.

بنهاية تعاملات يوم أمس سجلت كافة مؤشرات البورصة مستويات قياسية، فجانبا مكاسب الـ 313.1 مليون في جلسة الأربعاء وبلغت القيمة 50.046 مليار دينار، يمكن الإشارة إلى أن مكاسب السوق الأول سجلت 14.60 % من بداية العام حتى أمس، فيما بلغت مكاسب المؤشر العام 12.30 % والرئيسي 5.97 %، وجاء مؤشر السوق الرئيسي الأدنى والأقل أداءً بنسبة 1.96 %.

محلياً توقفت مصادر استثمارية أمام عملية التسهيلات التي حصلت عليها شركة المجموعة البترولية المستقلة بقيمة 326.640 مليون دينار كويتي، تعادل 1.061 مليار دولار، من نحو 4 بنوك تقليدية وإسلامية. هذا التمويل الضخم لشركة مدرجة في البورصة هو في حد ذاته اعتراف وقناعة وثقة وإجماع من 4 بنوك على الشركة ونموذج عملها ومستقبلها التشغيلي، وبالتالي كان القرار بتجديد أحد أكبر التسهيلات، وهي المرة الأولى منذ سنوات طويلة التي تحصل فيها شركة على تسهيلات بهذا الحجم. وفي موازاة ذلك تأتي أيضاً التحركات المضاربة الشديدة على عدد من الأسهم، والتي تسجل طفرات سريعة قياسية.

السوق يظهر مستويات قياسية تاريخية، ويمر بمنعطفات فارقة في ظل استمرار التسويات، سواء على المستوى المحلي من عكس قروض وديون بين المجاميع وترجمتها إلى أسهم، أو التسويات الدولية التي تنتظر موافقات نهائية كما تم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملف الرسوم الجمركية التي تم نقاشها ورفعها للموافقة النهائية بواقع 55 % لصالح أمريكا و 10 % لصالح الصين، مع مميزات أخرى من تصدير معادن نادرة وتعليم وغيرها، وهو ما قد يرفع مستويات النمو لمستويات أفضل من التوقعات السابقة التي تم إطلاقها خلال ذروة التشاؤم. بالأرقام حصدت القيمة مكاسب قوية وترجمها مؤشر السوق الأول بارتفاع +14.60 % وهو ما يعطي ثقة كون السوق الأول تتركز فيه السيولة الأجنبية بالدرجة الأولى.

أيضا قيادة الأسهم الثقيلة والممتازة للصعود



ودعم الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها عقار بنحو 0.91 %، فيما تراجعت 3 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 1.70 %، واستقر قطاعان. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 60 سهماً على رأسها "مراكز" بواقع 38.98 %، بينما تراجع 53 سهماً على رأسها "السكب الكويتية" بنحو 6.18 %، فيما استقر سعر 16 سهماً. وتصدر سهم "الامتياز" نشاط الكميات بحجم بلغ 43.72 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 12.18 مليون دينار.

والمكاسب يعطي اطمئنان ومؤشرات إيجابية. وكانت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت قد أغلقت تعاملات الأربعاء باللون الأخضر؛ بدعم ارتفاع 8 قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.65 %، وصعد "العام" بنحو 0.63 %، كما زاد المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.23 % و 0.49 % على التوالي، عن مستوى جلسة الثلاثاء الماضي. بلغت قيمة التداول 94.77 مليون دينار، وزعت على 408.11 مليون سهم، بتنفيذ 21.28 ألف صفقة.

إفصاحات البورصة

«ايفا» توافق على تحويل مديونية بقيمة 17.3 مليون دينار إلى أسهم

ومبلغ 14.66 مليون دينار كويتي على التوالي. وبينت الشركة أن ذلك عن طريق زيادة رأس مال شركة ايفا للفنادق والمنتجعات في حال استيفاء الشركة المذكورة للإجراءات المقررة لزيادة رأس المال. يُذكر أن أرباح «ايفا» قد قفزت خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 244 % عند 8.13 مليون دينار، وارتفعت أرباح «ايفا فنادق» خلال الفترة ذاتها بنسبة 176.25 % عند 11.50 مليون دينار.

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «ايفا» موافقة مجلس إدارتها مبدئياً على العرض المقدم من شركة ايفا للفنادق والمنتجعات بشأن تسوية مديونية شركتي ايفا للفنادق والمنتجعات وايفا للفنادق والمنتجعات - دبي والبالغ قيمتها الإجمالية 17.35 مليون دينار كويتي. تبلغ مديونية شركة ايفا للفنادق والمنتجعات و (ايفا للفنادق والمنتجعات - دبي) 2.69 مليون دينار كويتي



«المعدات» تخفض رأس المال 220 % لإطفاء الخسائر

دينار إلى 8 ملايين دينار بزيادة نقدية 5.50 مليون دينار وبنسبة 220 % من رأس المال؛ بإصدار 55 مليون سهم جديد تطرح بالقيمة الاسمية البالغة 100 فلس للسهم الواحد مع علاوة إصدار. ويكون حق الاكتتاب في أسهم الزيادة لمساهمي شركة المعدات القابضة كل حسب نسبته في رأس المال، على أن يظهر الأثر على البيانات المالية للشركة بعد استكمال إجراءات إعادة هيكلة رأس مال الشركة. وكانت خسائر «المعدات» قد انخفضت في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 3.9 % عند 25.99 ألف دينار، مقارنة بـ 27.05 ألف دينار خسائر الربع ذاته من عام 2024.

وافقت هيئة أسواق المال على إعادة هيكلة رأس مال شركة المعدات القابضة. وأوضح «المعدات» أنه سيتم إعادة الهيكلة من خلال تخفيض رأس مال الشركة من 8 ملايين دينار إلى 2.50 مليون دينار، بقيمة 5.50 مليون دينار وبنسبة 68.5 % من رأس المال. وسيتم ذلك من خلال إلغاء 55 مليون سهم بالقيمة الإسمية 100 فلس للسهم الواحد؛ لإطفاء جزء من رصيد الخسائر المتراكمة والبالغ 5.58 مليون دينار، وفقاً للبيانات المالية المدققة والمنتهية في 31 ديسمبر 2024. كما ستقوم «المعدات» بزيادة رأس المال من 2.50 مليون

تعامل مطلع على أسهم الكويتية الإماراتية»

أعلنت شركة الكويتية الإماراتية القابضة تعامل شخص مطلع على أسهمها، الأربعاء، في بورصة الكويت. وتمثل ذلك التعامل في بيع شركة أم القيوين للاستثمارات العامة 97.10 ألف سهم في «الكويتية الإماراتية» بسعر 70.6 فلس للسهم. ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل الحالي إلى 9.44 مليون سهم. يُذكر أن رأس مال الشركة يبلغ 17.63 مليون دينار، موزعاً على 176.28 مليون سهم، علماً بأن سالم عبد الله الحوسني ومجموعته (شركة السالم المحدودة، شركة أم القيوين للاستثمارات العامة) يمتلك 68.58 % في «الكويتية الإماراتية» بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتتبعه مجموعة الصناعات الوطنية القابضة 7.37 %، وفهد عبد الرحمن البكر ومجموعته بنحو 5.84 %. وتحولت «الكويتية الإماراتية» القابضة للخسائر في الربع الأول من 2025 بقيمة 37.24 ألف دينار، بينما ارتفعت أرباح «أم القيوين» خلال الفترة ذاتها بنسبة 10.57 % عند 1.01 مليون دينار.

«بنك الكويت الوطني» يُبرئ ذمة «التخصيص»

أعلنت شركة التخصيص القابضة أنه قد ورد إليها كتاب من بنك الكويت الوطني بخصوص إبراء ذمة الشركة من المديونية المكفولة من قبلها لصالح شركة أجوان المشتركة للتجارة العامة والمقاولات. وكشفت «التخصيص» أنه تمت تسوية مديونية «أجوان»، وإبراء ذمتها من المديونية من قبل بنك الكويت الوطني، مبينة أنه لا يوجد أثر مالي للمعلومة الجوهرية. وكانت الشركة قد أعلنت في مايو 2023 صدور حكم تمييز برفض طعن الشركة، وجاء الحكم لصالح «الوطني»؛ وذلك بخصوص دعوى عدم صلاحية عقد كسند تنفيذي. وتفاقت خسائر «التخصيص» بنسبة 881 % في الربع الأول من العام الحالي إلى مليون دينار، فيما تراجعت أرباح «الكويت الوطني» لنفس الفترة 8.5 % عند 134.08 مليون دينار.

تابعة لـ «متحدة» توقع عقدا مع شركة عُمانية لتطوير مجمع سياحي

أعلنت شركة العقارات المتحدة قيام إحدى شركاتها التابعة وهي شركة العقارات المتحدة عُمان بتوقيع عقد مع محافظة جنوب الشرقية، وتبلغ قيمة العقد السنوية 12 ألف ريال عماني. يتعلق العقد بتطوير واستغلال مجمع سياحي متكامل في ولاية مصيرة في سلطنة عمان، وتبلغ مساحة المشروع 60 ألف متر مربع، وبمكونات فندقية، سكنية وتجارية؛ لمدة 50 سنة. وقالت «متحدة» إن الأثر المالي لذلك يتمثل في تحقيق المشروع نتائج تشغيلية، وسيتم إدراجها ضمن البيانات المالية خلال مدة العقد، بعد تنفيذ التطوير. ارتفعت أرباح شركة العقارات المتحدة خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 11.26 % سنوياً؛ عند 2.28 مليون دينار، مقابل 2.05 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024.

نائب رئيس مجلس الإدارة يبيع 750 ألف سهم في «أرجان»

يُذكر أن رأس مال «أرجان» المصرح به والمصدر والمدفوع يبلغ 29.15 مليون دينار، موزعاً على 265 مليون سهم، ويعد خالد خضير مشعان الخضير أكبر مساهم في «أرجان» بنسبة 22.75 %، يليه شركة الخليج للتأمين بـ 19.34 %، ثم عبد المحسن عمران محمد العمران بـ 7.63 %. وكانت خسائر «أرجان» قد بلغت في الربع الأول من العام الحالي 1.53 مليون دينار، مقابل 2.01 مليون دينار خسائر ذات الربع من عام 2024، بتراجع سنوي 24.20 %.

أعلنت شركة الأرجان العالمية العقارية تعامل شخص مطلع على أسهمها في بورصة الكويت. وتمثل التعامل في بيع هيثم سليمان حمود الخالد نائب رئيس مجلس الإدارة 750 ألف سهم، بسعر 104 فلوس للسهم. ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل الذي أجري الثلاثاء نحو 3.69 مليون سهم. وكانت «أرجان» قد أعلنت الثلاثاء بيع نائب رئيس مجلس الإدارة هيثم الخالد 325 ألف سهم، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل 4.51 مليون سهم.

إفصاحات البورصة

أرباح «كاسكو» تنمو 8.6 % خلال 2024

تطوير كافة مشاريعها الأرضية لتوسيع حضورها في السوق المحلي؛ وفق وكالة الأنباء الكويتية. وذكر رئيس مجلس الإدارة أن الشركة تقدم خدماتها التموينية حالياً في عدد من المستشفيات الخاصة، كما ترتبط بعقود ومناقصات مع جهات حكومية، وخاصة ما يسهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة الحصص السوقية.

يُذكر أن «كاسكو» تأسست عام 1981 برأسمال مدفوع 44 مليون دينار كويتي، وهي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وتقدم الخدمات الأرضية وخدمات التموين لأكثر من 18 شركة من شركات الطيران المختلفة.

أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» عبد العزيز الشبيب تسجيلها نمواً سنوياً بنسبة 8.6 % في أرباحها خلال عام 2024. وكشف عقب اجتماع الجمعية العمومية العادية أن «كاسكو» تعمل حالياً وفق استراتيجية معتمدة تهدف إلى تطوير حجم الإنتاج، والاستعداد المبكر لموسم السفر في فصل الصيف.

وأشار عبد العزيز الشبيب إلى أنه تم تشكيل فريق متخصص؛ لمتابعة تنفيذ مبنى الشركة الجديد في مبنى الركاب (T2) في مطار الكويت الدولي، منوهاً بأن إيرادات «كاسكو» تعتمد بشكل أساسي على قطاع تموين الطائرات إلا أن الشركة تعمل بالتوازي على



«المركز» يسوق

«إم كي زي

ديفيلوبمنت»

حصلت شركة المركز المالي الكويتي على موافقة بتسويق 35 ألف سهم من شركة إم كي زي ديفيلوبمنت 53 تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمن، بسعر عرض قدره 1000 جنيه إسترليني للسهم الواحد. وتطرح الأسهم التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت للعملاء المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما؛ وفقاً للمادة الثانية للقرار.

تابعان لـ «كيبكو» تشتريان أسهماً

في «برقان» و«جي تي سي»

% في الشركة، فيما تستحوذ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على 7.50 % في الشركة. وإلى جانب ذلك، فقد اشترت «شمال إفريقيا» 250 ألف سهم في «بنك برقان» خلال تعاملات الثلاثاء، بسعر 267.6 فلس للسهم، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل إلى 5.73 مليون سهم.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «برقان» المدفوع يبلغ 380.61 مليون دينار، وتعد شركة مشاريع الكويت القابضة ومجموعتها أكبر مساهم في البنك بملكية 64.30 %، فيما تمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية 7.88 % في البنك.

ارتفعت أرباح شركة «جي تي سي» في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 11.8 % سنوياً لتسجل 2.09 مليون دينار، كما ارتفعت أرباح بنك برقان خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 5 % سنوياً، عند 10.68 مليون دينار.

اشترت شركة شمال إفريقيا القابضة وشركة إنشاء القابضة التابعتان لمجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» أسهماً في بنك برقان وشركة جي تي لوجستيك للنقل والمناولة.

اشترت «إنشاء القابضة» 305 آلاف سهم في «جي تي سي» خلال تعاملات الثلاثاء، بسعر 409 فلس للسهم، وبلغ رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل 1.16 مليون سهم.

وقامت شركة شمال إفريقيا القابضة التابعة لـ «كيبكو» بشراء 100 ألف سهم في «جي تي سي» خلال تعاملات الثلاثاء، بسعر 413 فلساً للسهم، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل إلى 300 ألف سهم.

وحسب البورصة الكويتية، فإن رأس مال «جي تي سي» يبلغ 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، وتمتلك شركة مشاريع الكويت القابضة ومجموعتها 61.89

تابعان لـ «عربي

القابضة» توقعان عقود

تسهيلات ائتمانية

أعلنت شركة مجموعة عربي القابضة توقيع تابعتين لها عقود تسهيلات ائتمانية مع بنك محلي بقيمة إجمالية تبلغ 20.80 مليون دينار كويتي.

وقعت شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا عقد تسهيلات مع بنك محلي بقيمة إجمالية وقدرها 8.28 مليون دينار، وصورها قرض دائري بقيمة 4.77 مليون دينار ينتهي بتاريخ 28 فبراير 2026، إضافة إلى حدود خطابات متنوعة.

كما وقعت إحدى الشركات التابعة وهي شركة عربي عقد تسهيلات مع ذات البنك المحلي بقيمة إجمالية وقدرها 12.52 مليون دينار، وصورها قرض بقيمة 3.02 مليون دينار ينتهي بتاريخ 31 يوليو 2027. كما تضمن العقد حد سحب على المكشوف بقيمة 1.35 مليون دينار، وحد لكمبيالات بقيمة 3 ملايين دينار، وحدود متنوعة أخرى تنتهي جميعها بتاريخ 28 فبراير 2026.

وأوضحت الشركة أن تلك العقود مضمونة بمحافظ استثمارية وكفالات شخصية تضامنية، وتمثل الأثر المالي في إعادة تصنيف المطلوبات المتداولة وغير المتداولة.

يُشار إلى أن «عربي القابضة» قد تكبدت خسائر في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 9.99 مليون دينار، مقابل 6.7 مليون دينار خسائر الفترة المماثلة من عام 2023، بارتفاع 48.9 %.

«أجيليتي» تطلب استبدال

أحد ممثليها في مجلس

إدارة «معادن»

أعلنت شركة المعادن والصناعات التحويلية أنه قد ورد إليها كتاب من شركة أجيليتي للمخازن العمومية تطلب بموجبه استبدال أحد ممثليها في مجلس إدارة الشركة.

وسيكون الاستبدال بتعيين محمد عبد الله سلطان بن عيسى عضواً في مجلس إدارة «معادن» بدلاً من نادر علوم سكين الكندري. وتبعاً لذلك ستقوم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن، منوهة بأنه لا يوجد أثر مالي للمعلومة المذكورة أعلاه على المركز المالي للشركة.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن «أجيليتي» وشركاتها التابعة تمتلك 66.48 % بصورة مباشرة وغير مباشرة في رأس مال «معادن».

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد تراجعت أرباح «أجيليتي» خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 38 % عند 11.59 مليون دينار، فيما قفزت أرباح «معادن» لنفس الفترة بنسبة 11702 % عند 140.87 ألف دينار.

«بترولية» توقع اتفاقيات تجديد تسهيلات ائتمانية بـ326.6 مليون دينار

وكانت أرباح «بترولية» قد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 25.15 % عند 2.06 مليون دينار، مقابل 1.65 مليون دينار بذات الربع من العام السابق.

وتستهدف «بترولية» من تلك الاتفاقيات تمويل أنشطة الشركة النفطية المستمرة. ونوهت بأنه لا يوجد أثر مالي جوهري مباشر على المركز المالي للشركة.

وقعت شركة المجموعة البترولية المستقلة اتفاقيات تجديد لتسهيلات ائتمانية مع 4 بنوك محلية تجارية وإسلامية، بإجمالي 326.64 مليون دينار.

بورصات خليجية

البورصة السعودية تغلق على استقرار



وأرامكو السعودية بـ 0.48 %، وبترو رابغ بـ 3.09 %، ومعادن بـ 3.17 %، وساسكو بـ 2.37 %، وأنعام القابضة بـ 4.11 %، وسهم الراجحي بـ 0.43 %، والبنك الأهلي السعودي بـ 2.19 %.

أما الأسهم المتراجعة، فجاء أبرزها سهم الحفر العربية بـ 2.15 %، وبن داود بـ 2.01 %، ومجموعة صافولا بـ 2.84 %، وسدافكو بـ 3.48 %، والمراعي بـ 2.06 %، والبنك العربي بـ 2.88 %، والبنك السعودي الأول بـ 0.31 %، والإئماء بـ 2.09 %.

البورصة السعودية يوم الأربعاء في مقدمتها سهم علم المتراجع بنسبة 6.66 %، وأكوا باور بـ 5.34 %.

بالإضافة إلى سهم سدافكو الهابط بنسبة 3.48 %، وأسترا الصناعية بـ 3.03 %، والعربي بـ 2.88 %.

أداء الأسهم الرئيسية في البورصة السعودية يوم الأربعاء

تباين أداء الأسهم الرئيسية في البورصة السعودية، يوم الأربعاء، حيث جاءت أبرز الأسهم المرتفعة في مقدمتها سهم المصافي الصاعد بنسبة 0.64 %،

ارتفعت السيولة في جلسة الأربعاء في البورصة السعودية بعد العودة للعمل عقب انتهاء عطلة عيد الأضحى المبارك.

وأغلق مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)، الأربعاء، ثابتاً عند مستوى 11005.02 نقطة، بإجمالي قيمة تداول 5.629 مليار ريال، وبحجم تداول 245.520 مليون سهم.

أما بالنسبة إلى القطاعات، فانقسمت أمس في البورصة السعودية بين الارتفاع والانخفاض، وجاءت أبرز القطاعات المرتفعة، قطاع مؤشر المنتجات المنزلية والشخصية بـ 3.61 %، وتجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية بـ 2.24 %، أما القطاعات المتراجعة فتصدرها قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بـ 4.80 %، والمرافق العامة بـ 3.86 %.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً في البورصة السعودية اليوم الأربعاء

جاءت الأسهم الأكثر ارتفاعاً في البورصة السعودية الأربعاء في مقدمتها سهم سينومي ريتيل المرتفع بنسبة 9.93 %، ومياهنا بـ 6.09 %.

بالإضافة إلى سهم أمريكانا الصاعد بنسبة 5.74 %، وجاهز بـ 5.37 %، والنهدي بـ 5.34 %.

الأسهم الأكثر انخفاضاً في البورصة السعودية يوم الأربعاء

في المقابل جاءت الأسهم الأكثر انخفاضاً في

«تداول»: 5.64 مشتريات الأجانب في السوق السعودي



بنحو 1.75 مليار ريال.

وفي المقابل، سجل الأفراد محصلة شراء بصافي 1.6 مليار ريال، من خلال مشتريات إجمالية بقيمة 8.85 مليار ريال، قابلها مبيعات إجمالية بواقع 7.24 مليار ريال.

وعلى جانب الخليجيين، بلغ إجمالي مشترياتهم 265.34 مليون ريال، مقابل مبيعات بلغت 159.42 مليون ريال.

فيما ارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية ”تداول“، خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 4 يونيو 2025، مقارنة بالأسبوع السابق؛ بدعم المستثمرين المؤهلين.

وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، ارتفاع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية بواقع 442.51 مليون ريال؛ بما يعادل 118 مليون دولار.

وصعدت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأسبوع الماضي إلى 399.98 مليار ريال، مقابل 399.53 مليار ريال بالأسبوع السابق، المنتهي في 29 مايو 2025. وسجلت قيمة ملكية المستثمرين المؤهلين بالأسهم السعودية ارتفاعاً بلغ 1.199 مليار ريال لتصل إلى 321.82 مليار ريال، مقارنة بـ 320.62 مليار للأسبوع السابق.

وكشف التقرير ارتفاع قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين 41.34 مليار ريال، إلى 8.69 تريليون ريال، مقابل 8.74 تريليون ريال للأسبوع السابق. وارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الخليجيين بواقع 429.24 مليون ريال إلى 68.97 مليار ريال، مقارنة بـ 69.40 مليار ريال بنهاية الأسبوع السابق.

سجل المستثمرون الأجانب والسعوديون صافي بيع بتعاملاتهم في سوق الأسهم السعودية ”تداول“؛ وذلك خلال تعاملات الأسبوع الذي سبق إجازة عيد الأضحى المبارك، والمنتهي يوم 4 يونيو 2025م، فيما سجل الخليجيون صافي شراء.

وأظهر التقرير الأسبوعي تسجيل المستثمرين الأجانب والسعوديين صافي بيع بقيمة 63.7 مليون ريال، و42.21 مليون ريال على التوالي، مقابل مشتريات صافية للخليجيين بقيمة 105.91 مليون ريال.

وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب 5.64 مليار ريال، تمثل 34.18 % من إجمالي عمليات الشراء بالسوق خلال التعاملات الأسبوعية ما قبل إجازة عيد الأضحى، مقابل مبيعات بلغت 5.7 مليار ريال، تعادل 34.56 % من مجمل عمليات البيع.

وآثرت تعاملات المستثمرين المؤهلين على تعاملات الأجانب؛ بتسجيلهم صافي بيع بقيمة 104.39 مليون ريال، فيما سجل المستثمرون المقيمون واتفاقيات المبادلة صافي شراء بنحو 28.3 مليون ريال و13.28 مليون ريال على التوالي.

وعلى جانب تعاملات السعوديين، بلغت مشترياتهم الإجمالية 10.6 مليار ريال، تعادل 64.22 % من مجمل مشتريات المستثمرين على الأسهم المدرجة بالمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية، مقابل مبيعات بلغت قيمتها 10.64 مليار ريال، تمثل 64.47 % من مبيعات المستثمرين بالسوق خلال الأسبوع.

وتأثرت تعاملات السعوديين؛ بالمحصلة البيعية للمؤسسات والتي بلغت 1.65 مليار ريال، نتيجة فارق عمليات بيع بقيمة 3.4 مليار ريال، مقابل مشتريات

أسهم أبو ظبي تضيف 9 مليارات درهم لقيمتها السوقية بختام تعاملات الأربعاء

تباين أداء أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الأربعاء، ليرتاجع سوق دبي المالي، بينما ارتفع سوق أبوظبي للأوراق المالية، مع توقعات بأن يبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثابتة خلال الاجتماعين المقبلين.

ووفق بيانات أسواق المال المحلية، تكبد سوق دبي المالي خسائر قدرها 653 مليون درهم، فيما بلغت مكاسب سوق أبوظبي للأوراق المالية 9 مليارات درهم.

واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2.598 مليار درهم، توزعت على 43.721 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.07 % إلى مستوى 5595 نقطة، وسط تعاملات بحجم 447.714 مليون سهم بقيمة 810.037 مليون درهم.

جاء ذلك وسط انخفاض سهم تعاونية الاتحاد 0.89 %، وتيكوم 1.25 %، وبنك السلام 0.46 %، وسلامه 0.50 %، وباركن 1.79 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 962.933 مليار درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 963.586 مليار درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بخسائر بلغت 653 مليون درهم.

في المقابل، ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.08 % إلى مستوى 9804 نقطة، وسط تعاملات بحجم 416.543 مليون سهم بقيمة 1.788 مليار درهم.

جاء ذلك وسط ارتفاع سهم طيران أبوظبي 2.36 %، وأدنوك للتوزيع 0.81 %، وأدنوك للحفر 3.35 %، وأدنوك للغاز 1.20 %، وأدنوك للإمداد 1.10 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.041 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 3.032 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بمكاسب بلغت 9 مليارات درهم.

بورصات خليجية

أسهم الخدمات والصناعة ترتفع بمؤشر مسقط في جلسة الأربعاء



جلفار للهندسة والمقاولات على المتراجعين بنسبة 7.14 %.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر القطاع المالي وحيداً بنسبة 0.06 %؛ بضغط سهم بنك ظفار المتراجع بنسبة 2.76 %، وتراجع الدولية للاستثمارات المالية القابضة بنسبة 1.89 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 88.34 مليون ورقة مالية، مقابل 51.33 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 15.1 مليون ريال، مقارنة بنحو 8.13 مليون ريال جلسة الثلاثاء.

وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 29.13 مليون سهم، بقيمة 3.57 مليون ريال.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأربعاء، مرتفعاً 0.2 %، بإقفاله عند مستوى 4,591.79 نقطة، رابحاً 9.33 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الثلاثاء.

ودعم المؤشر العام ارتفاع مؤشرات القطاعين الخدمات والصناعة، وصعد الأول بنسبة 0.29 %؛ مع صادرة سهم المطاحن العمانية للرابحين بنسبة 5.44 %، وارتفع أوكيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 5.41 %.

وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.17 %؛ بدعم سهم المها لتسويق المنتجات النفطية المتراجع بنسبة 3.31 %، وتراجع سهم صناعة الكابلات العمانية بنسبة 3.14 %.

وحد من ارتفاع مؤشر قطاع الصناعة تقدم سهم

بورصة البحرين تغلق تعاملات الأربعاء على انخفاض بضغط أسهم 3 قطاعات



البحرين بانخفاض قدره 3.61 % إلى 0.4 دينار. كما هبط سهم بنك البحرين الإسلامي بنسبة 2.44 % ليصل إلى 0.080 دينار، في حين سجل سهم شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة تراجعاً بنسبة 2.33 % ليغلق عند 0.42 دينار.

وانخفض سهم شركة البحرين الوطنية القابضة بنسبة 1.90 % إلى 0.515 دينار، وسجلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.53 % لتغلق عند 0.930 دينار بحريني.

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على انخفاض؛ بضغط أسهم قطاعات المال والصناعات والمواد الأساسية.

ومع ختام تعاملات الأمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.13 % إلى مستوى 1920 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.108 مليون سهم بقيمة 295.501 ألف دينار.

وتراجعت أسهم شركة ناس بنسبة 8.33 % لتغلق عند 0.077 دينار بحريني، تلتها شركة سوليديرتي

سوق دبي المالي يعتمد قواعد جديدة للتداول بالهامش

أصدر سوق دبي المالي قواعد جديدة تنظم خدمات التداول بالهامش المقدمة من خلال مؤسسات مالية مرخصة، وذلك بعد اعتمادها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.

ووفقاً لبيان لسوق دبي المالي، تتيح هذه القواعد لأعضاء السوق تقديم خدمات التداول بالهامش للعملاء الذين يحصلون على التمويل من المؤسسات المالية المعتمدة، مشيراً إلى أن هذا التعميم يعمل به اعتباراً من 10 يونيو 2025.

وأوضح السوق أن هذه المبادرة تهدف إلى تعزيز السيولة في السوق وتمكين المستثمرين من الاستفادة من التسهيلات التمويلية ضمن ضوابط منظمة، وضمان تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بصورة فعالة عبر السوق.

وأشار إلى أنه تم إدراج القواعد الجديدة ضمن المادة 11.12 من الكتاب الثالث قواعد العضوية والتداول والمشتقات المالية، كما تم إضافة تعريف للمؤسسات المالية ضمن قاموس المصطلحات الصادر عن السوق.

بورصة قطر ترتفع عند الإغلاق بدعم 3 قطاعات



أغلقت بورصة قطر تعاملات، الأربعاء مرتفعة؛ وسط صعود لـ 3 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.15 % ليصل إلى النقطة 10713.35، رابحاً 16.25 نقطة عن مستوى الثلاثاء.

ودعم أداء الجلسة نمو 3 قطاعات يتقدمها النقل بواقع 2.41 %، بينما تراجع 4 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 1.02 %.

وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 454.65 مليون ريال، مقابل 494.6 مليون ريال الثلاثاء، وبلغت أحجام التداول 187.05 مليون سهم، مقارنة بـ 234.17 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 25.16 ألف صفقة مقابل 24.30 ألف صفقة في جلسة الثلاثاء.

ومن بين 45 سهماً نشطاً، تقدّم سهم «ناقلات» الارتفاعات بـ 2.84 %، بينما جاء «فودافون قطر» على رأس التراجعات بـ 2.51 %، واستقر سعر 9 أسهم.

وجاء سهم «قامكو» في مقدمة نشاط الكميات بحجم 18.32 مليون سهم، وتصدر سهم «ناقلات» نشاط السيولة بـ 46.75 مليون ريال.

بورصات عالمية

تباين العقود الآجلة للأسهم الأمريكية مع تقدم محادثات التجارة



غموض قانوني يكتنف فرضه لأوسع تعريفاته الجمركية. قضت محكمة استئناف أمريكية بإمكانية استمرار سريان التعريفات الجمركية ريثما تستمر الإجراءات. ومع انعقاد اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل، سيتوخى المستثمرون الحذر من أي مؤشرات على تحميل المستهلك تكاليف الرسوم الجمركية.

أحدث خطة لحل النزاعات التجارية بعد يومين من استئناف محادثات التجارة في لندن. مع ذلك، ساهمت الأجواء المتفائلة التي أحاطت بالاجتماعات في تعزيز معنويات السوق. وارتفعت الأسهم قليلاً يوم الثلاثاء، حيث اقترب مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك من أعلى مستوياتهما التاريخية للإغلاق. مساء الثلاثاء، تلقى ترامب تحديثاً إيجابياً وسط

تراجعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية مع استيعاب وول ستريت للتقدم المحرز في مفاوضات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وحكم قانوني جديد بشأن الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس ترامب، واستعدادها لإصدار تقرير التضخم لشهر مايو. ظلت العقود الآجلة المرتبطة بمؤشر داو جونز الصناعي (YM=F)، ومؤشر ستاندرد آند بورز 500 القياسي (ES=F)، ومؤشر ناسداك 100 (NQ=F) الذي يهيمن عليه قطاع التكنولوجيا، تحوم حول مستوى أقل بقليل من خط الأساس.

توصل ممثلون من الولايات المتحدة والصين، الثلاثاء، إلى اتفاق بشأن إطار وخطة تنفيذية لتخفيف التوترات التجارية بين البلدين. وقال وزير التجارة الأمريكي هوارد لوتنيك "توصلنا إلى إطار لتنفيذ توافق جنيف". أشار وزير التجارة إلى أن الاتفاق على شأنه أن يحل الخلافات بين البلدين بشأن المعادن النادرة والمغناطيس. وسيرفع الممثلون الآن المقترح إلى قياداتهم للموافقة عليه.

عندما أبرمت الدولتان اتفاقية تجارية مؤقتة في جنيف في مايو، ارتفعت أسعار الأسهم. لكن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تدهورت منذ ذلك الحين، إذ تبادل الجانبان الاتهامات بانتهاك الاتفاقية. وجاءت

ارتفاع طفيف للأسهم الأوروبية قبيل صدور بيانات التضخم الأمريكية

سجلت الأسهم الأوروبية ارتفاعاً طفيفاً قبيل صدور تقرير التضخم في الولايات المتحدة، اليوم الأربعاء، في حين يُقِيم المستثمرون تأثير اتفاق محتمل بين الولايات المتحدة والصين بشأن الحرب التجارية بينهما. وارتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.1 % إلى 553.85 نقطة بحلول الساعة 07:05 بتوقيت غرينتش.

وقال مسؤولون أمريكيون وصينيون في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء إنهم اتفقوا على إطار عمل لإعادة هدنة تجارية إلى مسارها الصحيح وإزالة القيود التي تفرضها الصين على صادراتها من المعادن الأرضية النادرة. ومن المنتظر رفع النتائج التي جرى التوصل إليها إلى زعمي البلدين لإقرارها.

وكانت شركات صناعة السيارات الأوروبية، التي ستستفيد من إزالة القيود المفروضة على المواد الأرضية النادرة، من بين أكبر الرابحين إذ صعدت أسهمها 0.5 %.

أمّا شركات التجزئة فقد جاءت في ذيل المؤشر بانخفاض بلغ 2.4 %، وجاءت مبيعات إنديتكس المالكة لزارا في الربع الأول دون التوقعات إذ هبطت 4 %.

المؤشر نيكي الياباني يواصل الصعود لليوم الرابع

صعد المؤشر نيكي الياباني للجلسة الرابعة على التوالي يوم الأربعاء مدعوما باتفاق مسؤولين أمريكيين وصينيين على إطار عمل لإعادة تعليق الرسوم المتبادلة بين البلدين وإزالة القيود التي فرضتها الصين على تصدير المعادن الأرضية النادرة.

وزاد المؤشر نيكي بنسبة 0.5 % مسجلاً أطول سلسلة مكاسب متتالية في حوالي شهر، لكنه لا يزال متراجعا بنسبة 4.2 % لهذا العام. وظل المؤشر توبكس الأوسع مستقرا.

وقال تانسونوري كاواي، كبير الخبراء الاستراتيجيين في ميتسوبيشي يو.إف.جيه في سمارت للأوراق المالية، إن الأسهم العالمية أخذت في الاعتبار إلى حد كبير قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض وتعليق الرسوم الجمركية، لكن الأسهم اليابانية لم تتعاف بعد إلى أعلى مستوياتها التي شهدتها في بداية العام.

كان سهم سومكو أكبر الرابحين في مؤشر نيكي، يليه سهم إيسيتان ميتسوكوشي الذي حقق مكاسب بنسبة 6.2 %.

ارتفاع الأسهم الآسيوية بعد اتفاق الصين وأمريكا على الهدنة التجارية

الذي سجله في فبراير. وقال محللون إنه بعد يومين من المناقشات في لندن فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت متأخر من الليل بدا وكأنه إجماع على ما تم الاتفاق عليه بالفعل من قبل. فماذا أسفرت عنه 48 ساعة من المحادثات فعلياً؟ على ما يبدو، تأكيداً على الالتزام بما تعهدوا به بالفعل. لو كانت الأسواق تتوقع نتائج ملموسة، لحصلت على إجراءات عملية، كما صرّح ستيفن إينيس، الشريك الإداري في شركة SPI لإدارة الأصول.

صرح وزير التجارة الأمريكي هوارد لوتنيك، مساء الثلاثاء في لندن، بأن المحادثات مع الصين تسير "بشكل ممتاز". وقد أوقفت كل من الولايات المتحدة والصين العديد من الرسوم الجمركية التي فرضتها كل منهما على الأخرى مؤقتاً في ظل استمرار المحادثات.

ورغم تعليق العديد من التعريفات الجمركية في الوقت الحالي، فإن حالة عدم اليقين بشأن ما سيحدث لا تزال تؤثر على الشركات وقدرتها على تحقيق الأرباح.

أصبحت شركة Designer Brands، الشركة التي تقف وراء سلسلة متاجر الأحذية DSW، أحدث شركة أمريكية تسحب توقعاتها المالية لعام 2025 بسبب «عدم اليقين الناجم في المقام الأول عن سياسات التجارة العالمية».

أعلنت الشركة، التي تمتلك أيضاً أحذية كيدز وجيسكا سيمبسون وعلامات تجارية أخرى للأحذية، عن خسارة في بداية العام فاقت توقعات المحللين، كما جاءت إيراداتها أقل من التوقعات. وأشار الرئيس التنفيذي دوغ هاو إلى "استمرار عدم الاستقرار والضغط على إنفاق المستهلكين التقديري"، مما أدى إلى انخفاض سهم الشركة بنسبة 18.2 %.

ارتفعت الأسهم الآسيوية أمس الأربعاء بعد أن قالت الصين والولايات المتحدة إنهما توصلتا إلى اتفاق بشأن إطار عمل لمتابعة الهدنة التجارية التي تم التوصل إليها الشهر الماضي في جنيف. ارتفع مؤشر نيكاي 225 الياباني القياسي بنسبة 0.5 % في تعاملات الصباح ليصل إلى 38,385.37 نقطة. وأظهرت بيانات بنك اليابان تباطؤ التضخم في مايو، مما يعني احتمال تراجع الضغوط على البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل لمجلس السياسات. وارتفع مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.8 % إلى 24,364.77 نقطة، في حين ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.5 % إلى 3,402.72 نقطة. ارتفع مؤشر S&P/ASX 200 الأسترالي بنسبة 0.3 % ليصل إلى 8,612.40 نقطة. وارتفع مؤشر كوسي الكوري الجنوبي بنسبة 0.6 % ليصل إلى 2,889.88 نقطة.

في وول ستريت، ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 0.5 % ليصل إلى 6,038.81 نقطة، مع استمرار المحادثات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم لليوم الثاني. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 0.2 % ليصل إلى 42,866.87 نقطة، بينما ارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.6 % ليصل إلى 19,714.99 نقطة.

ارتفعت الأسهم بقوة منذ انخفاضها بنحو 20 % عن مستواها القياسي قبل شهرين، عندما صدم الرئيس دونالد ترامب الأسواق المالية بإعلانه عن رسوم جمركية صارمة للغاية، مما أثار مخاوف من احتمال حدوث ركود. ويعود جزء كبير من هذا الارتفاع إلى الآمال في أن يخفف ترامب رسومه الجمركية بعد إبرام اتفاقيات تجارية مع دول حول العالم، وعاد مؤشر ستاندرد آند بورز 500 إلى مستوى 1.7 % فقط من مستواه القياسي

بورصات عالمية

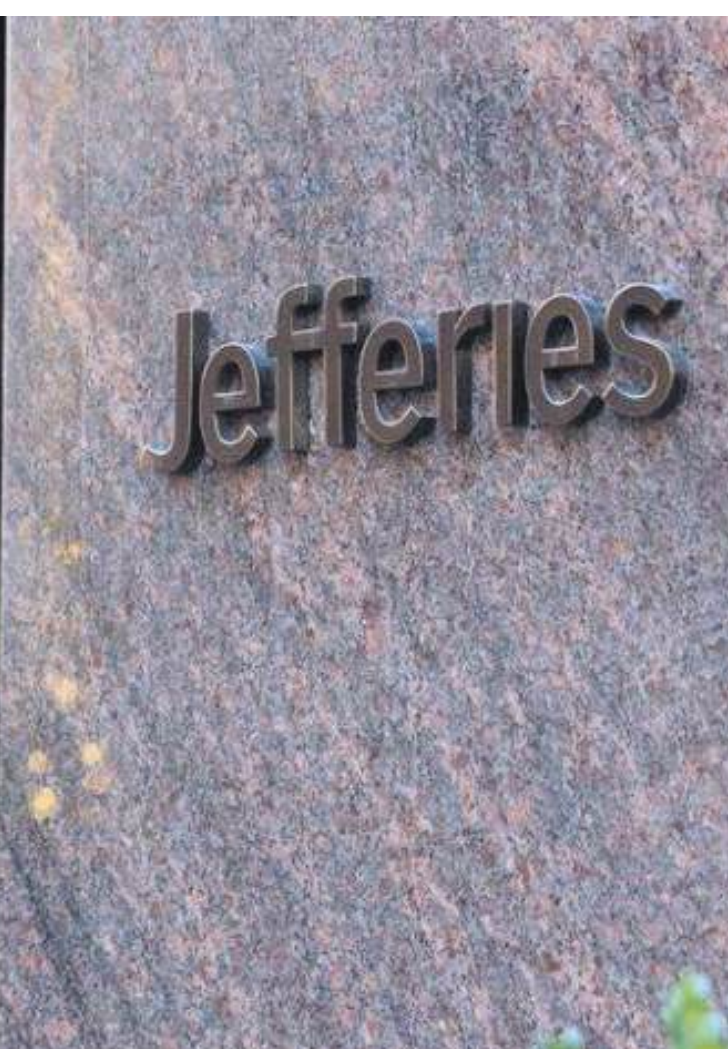
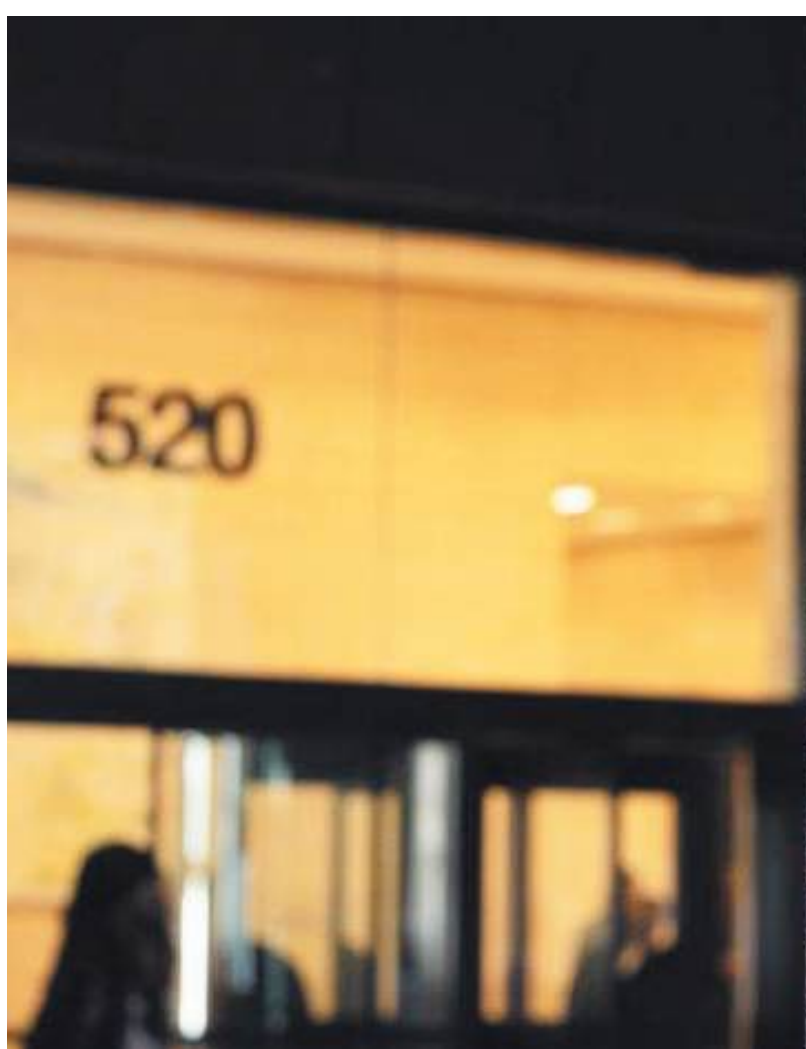
طفرة في لجوء مديري الأصول في «وول ستريت» لمتداولين خارجيين

1

القدرة على الوصول إلى فئات أصول ومناطق جغرافية كان التعامل معها صعباً من بين مميزات تعهيد التداول

2

التداول المستمر 24 ساعة قد يجذب مديري أصول من آسيا وأوروبا إلى تعهيد التداول



هذه الترتيبات بشكل أكبر، بحسب فورستر من «كريسيل كوليشين». فبدلاً من توظيف فرق تتعامل مع زيادة تدفق الأوامر المتوقع حدوثها نتيجة التداول المستمر، يمكن للمستثمرين الاعتماد على مقدمي خدمات التداول بالتعهيد لأداء هذه المهام خارج ساعات العمل. وأضاف فورستر: «سنشهد تزايد عدد مديري الأصول في آسيا، بل حتى في أوروبا، الذين يبحثون عن تغطية إضافية لعمليات التداول في الولايات المتحدة».

توفير الحاجة للبنية التحتية وبناء القدرات

تستعين «ماريكس غروب» بأكثر من 30 متداولاً خارجياً على مستوى العالم، وافتتحت مكتباً في دبي خلال الأسابيع الماضية. وبدأت الشركة العمل مع عدد قليل من صناديق التحوط والمكاتب العائلية، وتستهدف مضاعفة العدد قبل نهاية العام الجاري.

قال جاك سيبالد، المدير المشارك العالمي لوحدة الوساطة الرئيسية والتداول الخارجي في «ماريكس»، إنه «سواء في دبي أو أبوظبي، هناك حجم هائل من رأس المال في المنطقة بحاجة لاستثماره. لا يجب عليهم بناء بنيتهم التحتية وقدراتهم، فهذا ما توفره لهم هذه الشركات».

تسعى «نورثرن ترست»، بعد تفويضات مثل التي حصلت عليها من «أرتميس»، إلى توسيع نطاق خدماتها، بحسب ثورن، مديرة حلول التداول المتكاملة للشركة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وافتتحت الشركة مكتباً لأدوات الدخل الثابت في سيدني العام الماضي، مخصصاً لعملاء التداول بالتعهيد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

قالت ربيكا كرو، مديرة عمليات قسم الأسواق في «بنك أوف نيويورك ميللون»: «كانت هناك فترة في الماضي لم يدرس فيها أحد تسليم دفاتر وسجلات العمليات الإدارية أو الداعمة أو أنشطة العمليات الوسيطة إلى طرف ثالث. يجب أن تفوز الرغبة في تحقيق الأرباح، والنتائج للعملاء في نهاية المطاف». ويذكر أن البنك أعلن يوم الإثنين أنه ضم «ليون ترست أسيت مانجمنت» (Liontrust Asset Management) كعميل لخدمات التداول بالتعهيد.

بشكل مستقل عن بقية وحدات (جيفريز) للأسهم لتجنب تضارب المصالح».

«كلير ستريت» (Clear Street) هي شركة خدمات مالية أخرى تسعى إلى زيادة حصتها السوقية، وعيّنت مورغان رالف، الذي تولى سابقاً إدارة تطوير الأعمال والمنصة الخاصة بالقسم في «يو بي إس»، لإنشاء إدارة التداول بالتعهيد التابعة لها، بحسب ما كشفته «بلومبرغ» سابقاً. أشار المدير التجاري لـ «كلير ستريت»، أندري فولز، إلى أن الشركة أضافت ستة متداولين لهذا الغرض، وتوقع أن يرتفع العدد إلى نحو 20 متداولاً خلال الثمانية عشر شهراً المقبلة.

قدمت «كانتور فيتزجيرالد» (Cantor Fitzgerald) خدمات التداول بالتعهيد للأسهم ومشتقاتها في السابق، غير أن المسؤولين التنفيذيين يستعدون حالياً للتوسع في قطاع العملات المشفرة، ودخلت الشركة بالفعل في محادثات أولية مع مديري أصول حول الخدمة الجديدة، وتستهدف إنشاء الإدارة الجديدة خلال النصف الأول من العام المقبل، بحسب توماس ريغاتزي، المدير العالمي لوحدة الوساطة الرئيسية لتداول الأسهم.

التداول المستمر يعزز جاذبية التداول الخارجي

تظهر البيانات التي جمعتها «ستيت ستريت» (State Street) تزايد عدد المؤسسات الاستثمارية التي تعتمد على مقدمي خدمات التداول بالتعهيد. ففي مسح أجراه البنك في 2024 شمل 300 شركة لإدارة الأموال، وجد البنك أن نحو ثلاثة أرباع المشاركين يرغبون في استخدام هذه الخدمات لتنفيذ عمليات التداول في سوق العملات الأجنبية، فيما أبدى 67 % رغبتهم في استخدامها في المشتقات.

قال ديفيد بيرني، مستشار الشركات بشأن التعهيد في «إرغو كونسلتنسي» (Ergo Consultancy): «قبل سابقاً إن مديري التداول كانوا ينظرون إلى الاستعانة بتعهيد التداول بحذر واعتراض. لكن غالبية الشركات لا تسند التداول لجهات خارجية بنسبة 100 %».

في الواقع، كان ظهور التداول على مدار 24 ساعة في اليوم أحد العوامل التي أسهمت في تقبل مديري الأصول

بدأت شركة «جيفريز فاينانشيال غروب» (Jefferies Financial Group) تعيين أكثر من 10 متداولين للاستفادة من تحول هادئ في إدارة الأموال في «وول ستريت»: الاستعانة بمتداولين خارجيين في تنفيذ عمليات الشراء من جانب الأطراف المهتمين بالاستثمار.

عيّنت الشركة، ومقرها في نيويورك، بالفعل تسعة متداولين إضافيين لهذا الغرض، وتعتمد توظيف ثمانية آخرين. وتخطط «جيفريز»، مع وجود الموظفين الإضافيين، إلى التوسع في تقديم خدمة التداول بالتعهيد، أي الاستعانة بمتداولين خارجيين، لمنتجات الدخل الثابت، إضافة إلى قسم تداول الأسهم الموجود لديها منذ سنوات. تُعد «جيفريز» ضمن مجموعة من شركات «وول ستريت» التي تنافس على الاستحواذ على حصة سوقية أكبر في عالم التداول بالتعهيد، إذ أدي قرار «يو بي إس غروب» المفاجئ بالتخارج من النشاط في وقت سابق من العام إلى زخم جديد في السوق.

قالت إيمي ثورن، المسؤولة التنفيذية في «نورثرن ترست» (Northern Trust)، التي وقعت في الآونة الأخيرة اتفاقاً بموجبه ستبدأ شركة «أرتميس إنفستمنت مانجمنت» (Artemis Investment Management) لإدارة الأموال في استخدام خدماتها لتعهيد التداول، إن «أحد الأفكار الرئيسية هو زيادة عدد شركات إدارة الأصول الكبرى التي تدرس هذه الخطوة. هذه ليست مجرد محاولة لخفض التكاليف».

الوصول إلى فئات أصول ومناطق جديدة

تستطيع إدارات التداول بالتعهيد مساعدة شركات إدارة الأصول وصناديق التحوط في القيام بأنشطة التداول خلال فترات الازدحام، أو في القدرة على الوصول إلى فئات أصول أو مناطق جغرافية بعينها لم تتمكن من التعامل معها في السابق. مع ذلك، يوجد عدد متزايد من شركات إدارة الأموال تدرس استبدال أقسام التداول الداخلية فيها بتلك الإدارات بشكل كامل.

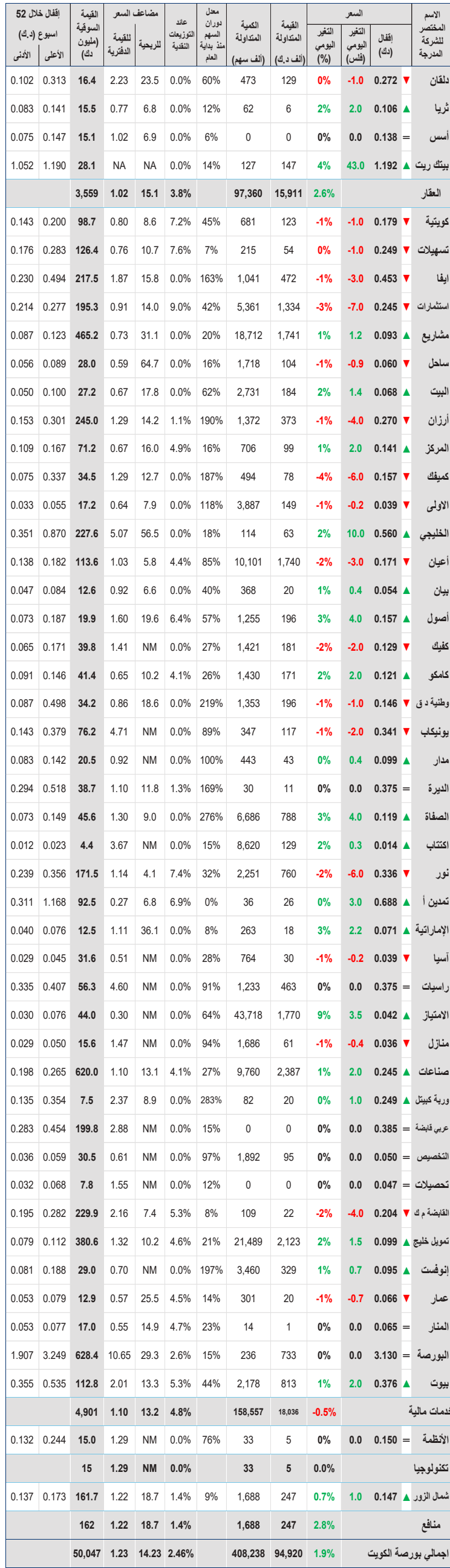
يشير مؤيدو هذه الخطوة إلى أنها تحقق نتائج أفضل للمستثمرين النهائيين، بإدارات التداول بالتعهيد توفر لشركة مثل «جيفريز» القدرة على الوصول إلى عدد أكبر من منصات تنفيذ الأوامر، ما يعني أنها تستطيع تنفيذ الصفقات بتكلفة أقل. كما أنها قد تساعد مديري الأموال الأصغر حجماً على الوصول إلى النظراء الكبار، مثل «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي».

لكن هذا المجال يتطلب توازناً دقيقاً في التعامل مع العملاء، فيشير المنتقدون إلى أن هذا النوع من الخدمات يعني أن يفقد مدير الأموال الفهم المباشر لأحوال السوق، إلى جانب احتمال خسارة علاقات التداول المباشرة مع البنوك الأخرى.

قال جيسي فورستر، المحلل الأول لهيكل السوق وتكنولوجيا التداول في شركة «كريسيل كوليشين غرينيتش» (Crisil Coalition Greenwich)، إن «جانب الشراء ينجز المزيد بموارد أقل في الفترة الحالية، لذلك ينحسر التردد، لكن لا يزال هناك قلق، مثل: أتخلى عن جزء من السيطرة، هل مديري سيُعجب بهم أكثر مني؟ هل سيحققون أداءً أفضل من اللازم؟».

شركات أخرى تنافس في المجال

من جهة «جيفريز»، تؤكد الشركة أنها تقدم خدمات «خالية من تضارب المصالح» لجانب الشراء، إذ يفصل البنك المتداولين بالتعهيد عن بقية فرق المبيعات والتداول. أوضح دين غراي، مدير التداول الخارجي الدولي في «جيفريز»، في مقابلة أن «حواجز المعلومات التي نطبقها تضمن الفصل التام لتدفق الأوامر. يعمل كل مكتب إقليمي



الاسم المختصر للمشركة الدرجة	الإقبال (نك)	السعر (نك)	التغير اليومي (%)	القيمة المعادلة (نك)	القيمة المعادلة (نك)	معدل المساهمة منذ بداية العام	عدد التغيرات الحالية	مضاعف السعر للقيمة الظاهرة	القيمة المعادلة (نك)	القيمة المعادلة (نك)	إقبال خلال (نك)	
											الأعلى	الأدنى
سينما	1.129	-4.0	0%	2	2	1%	6.4%	7.6	1.10	104.5	1.400	1.005
فنادق	0.259	=	0%	0	0	1%	0.0%	12.7	2.06	14.6	0.365	0.133
يغا فنادق	1.089	▼	-2%	521	470	20%	2.3%	12.1	5.70	249.7	2.583	0.876
أولى وفود	0.419	▼	0%	145	349	673%	1.2%	26.6	2.11	169.5	0.770	0.132
منزلهات	0.145	=	0%	120	833	22%	1.9%	18.8	0.90	31.4	0.148	0.065
الجزيرة	1.600	▲	3%	2,013	1,285	33%	2.5%	20.0	11.23	352.0	1.768	0.849
البيور	0.316	▼	-1%	44	141	31%	2.2%	24.4	1.43	133.0	0.441	0.127
نيوتشر كيد	0.117	▲	2%	104	907	120%	NM	61.3	1.02	14.0	0.153	0.094
التخيل	0.211	▼	0%	9	42	14%	2.8%	21.7	1.88	11.0	0.393	0.156
العبد	0.237	=	0%	450	1,897	53.6%	5.5%	13.2	1.47	71.9	0.259	0.198
الغام	1.118	▼	0%	576	517	37%	3.1%	13.2	4.61	403.3	1.155	0.769
الخدمات الاستهلاكية			(0%)	3,985	6,443		2.5%	18.8	1.88	1,555		
زين	0.481	▲	0%	1,632	3,397	10%	5.2%	9.2	1.63	2,081	0.501	0.425
أريد	1.109	▲	2%	23	21	2%	8.1%	10.0	1.02	555.8	1.250	0.988
أس تي سي	0.563	=	0%	213	378	9%	6.2%	17.8	2.62	562.3	0.616	0.511
ديجتس	0.112	▼	-3%	43	384	47%	0.0%	NM	2.07	9.8	0.119	0.059
اتصالات			1.2%	1,910	4,181		6.2%	10.0	1.85	3,209		
كويت ت	0.507	▼	0%	113	220	3%	7.5%	8.6	0.57	93.7	0.650	0.498
خليج ت	1.028	=	0%	0	0	0%	2.2%	13.5	1.17	291.7	1.930	0.855
أهلية ت	0.774	▲	2%	0	0	1%	1.8%	7.7	1.12	182.7	0.836	0.612
روية ت	0.147	▲	1%	28	191	5%	7.9%	6.9	0.74	36.0	0.170	0.130
الإعادة	0.341	▼	-3%	0	1	0.5%	2.9%	6.9	1.13	106.0	0.462	0.288
أولى تكافل	0.170	▼	-1%	11	66	25.4%	0.0%	NM	1.89	18.1	0.245	0.130
وثاق	0.038	▼	-1%	16	408	138%	0.0%	31.2	0.98	4.2	0.069	0.035
ب ك تامين	0.191	=	0%	0	0	0%	10.4%	6.9	0.81	28.5	0.191	0.191
التأمين			2.5%	168	887		5.2%	7.7	1.05	761		
صوكون	0.059	▼	-1%	139	2,340	99%	0.0%	8.3	0.96	33.7	0.068	0.043
عقارات ك	0.377	▲	0%	481	1,283	140%	0.0%	30.5	2.06	378.6	0.399	0.202
متحدة	0.195	▲	1%	345	1,778	32%	0.0%	47.7	1.27	253.9	0.249	0.043
وطنية	0.082	▲	2%	354	4,371	22%	0.0%	19.9	0.43	151.6	0.090	0.069
صالحية	0.406	▲	0%	626	1,537	23%	3.6%	22.6	1.36	253.0	0.435	0.379
تمدين ع	0.344	▲	1%	11	34	1%	4.8%	8.7	0.52	138.1	0.389	0.328
اجيال	0.259	=	0%	9	35	5%	7.7%	9.4	0.39	54.2	0.324	0.250
ع عقارية	0.090	▲	1%	1,468	16,409	222%	2.7%	13.2	0.83	33.8	0.096	0.055
الإسماء	0.079	▲	0%	82	1,055	48%	0.0%	12.4	0.62	27.5	0.102	0.043

المتوسط اليومي		التغير اليومي %	القيمة	مؤشرات التداول
2024	2025			
232.7	406.7	10.3%	408.2	القيمة المتداولة (بندون سهو)
56.6	106.6	(7.0%)	94.9	القيمة المتداولة (بندون درك)
14,453	20,074	(0.1%)	21,322	عدد الصفقات

الاسم المنتج الصادرة	إفقال (دك)	السعر		التغير اليومي (%)	القيمة المعادلة (الف دك)	الكمية المعادلة (الف سهم)	معدل السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات التيقية	مضاعف السعر			
		للقيمة التيقية	للربحية						السوقية (مليون دك)			
وطني	▲ 0.962	6.0	0.6%	7,728	8,066	7%	2.6%	14.3	2.09	8,410.5	0.800	1.028
خليج ب	▲ 0.355	8.0	2%	3,804	10,780	27%	2.8%	25.0	1.75	1,417.4	0.359	0.252
تجاري	▲ 0.537	3.0	1%	39	74	0%	7.1%	7.5	1.52	1,176.7	0.852	0.454
اهلي	▼ 0.300	-1.0	0%	1,396	4,627	14%	3.3%	14.7	1.22	785.3	0.313	0.248
الدولي	▲ 0.255	1.0	0%	6,546	25,633	63%	1.8%	18.7	1.30	456.1	0.254	0.163
برقان	▲ 0.279	9.0	3%	4,098	14,798	16%	2.1%	22.6	1.23	1,061.9	0.271	0.168
بيتك	▲ 0.771	6.0	1%	12,178	15,817	7%	1.5%	23.5	2.60	14,245.9	0.765	0.644
بنك بوبيان	▲ 0.690	11.0	2%	4,322	6,287	8%	1.4%	31.0	3.41	3,043.5	0.688	0.485
بنك وريوة	▲ 0.258	-2.0	-1%	6,351	24,493	55%	0.0%	50.1	3.36	1,160.5	0.277	0.158
البنوك		2.6%		46,462	110,575	22.6	2.4%	1.75	31,758			
سنرجي	▲ 0.061	1.9	3%	192	3,174	77%	0.0%	69.7	1.32	12.1	0.066	0.030
بترزلية	▲ 0.555	4.0	1%	1	2	1%	6.9%	10.6	0.94	100.3	0.675	0.456
نانيسكو	▲ 1.331	-69.0	-5%	1	1	1%	5.1%	8.7	2.43	129.1	1.400	0.744
بيت الطفلة	▲ 0.255	0.0	0%	31	122	821%	0.0%	NM	3.60	11.6	0.350	0.071
أبار	▲ 0.153	6.0	4%	173	1,164	19%	0.0%	11.0	0.51	38.8	0.173	0.105
الطاقة		0.2%		398	4,463	10.8	6.0%	1.32	292			
سبك ك	▼ 0.607	-40.0	-6%	94	153	10%	6.6%	NM	2.49	39.5	0.740	0.495
بوبيان ب	▲ 0.699	2.0	0%	953	1,366	20%	0.0%	12.4	1.47	373.8	0.720	0.560
الكوت	▲ 1.035	45.0	5%	1	1	0%	6.8%	12.2	2.57	104.4	2.850	0.750
مواد أساسية		0.7%		1,048	1,519	12.3	6.7%	2.49	518			
الخصوصية	▲ 0.164	7.0	4%	238	1,473	94%	1.2%	17.9	0.92	30.7	0.177	0.086
اسمنت	▼ 0.370	-10.0	-3%	307	831	6%	1.6%	NM	1.21	263.8	0.381	0.169
كنايتات	▼ 2.152	-21.0	-1%	181	83	15%	3.2%	33.6	1.53	448.0	2.360	1.380
سفن	▼ 0.904	-11.0	-1%	814	893	33%	3.9%	17.8	2.06	162.9	0.975	0.729
بورتلاند	▲ 0.769	4.0	1%	9	12	5%	6.5%	18.0	0.99	77.1	0.900	0.754
ورقية	▲ 0.169	1.0	1%	13	75	2%	7.0%	17.3	0.88	16.8	0.225	0.159
معادن	▲ 0.193	8.0	4%	7	37	45%	0.0%	NM	2.23	17.4	0.233	0.068
اسيكو	= 0.068	0.0	0%	52	757	88%	0.0%	NM	0.78	22.5	0.100	0.052
الوطنية لبناء	= 0.200	0.0	0%	0	0	2%	5.0%	15.9	0.82	71.8	0.249	0.160
المعادن	▲ 0.072	3.2	5%	508	7,247	185%	0.0%	NM	2.12	5.7	0.090	0.025
استهلاكية	▼ 0.105	-2.0	-2%	136	1,287	182%	0.0%	35.9	1.05	31.5	0.134	0.090
اجبتي	▲ 0.253	1.0	0%	1,147	4,544	28%	3.8%	11.6	0.66	645.7	0.296	0.203
تنظيف	▼ 0.056	-0.3	-1%	39	707	111%	0.0%	12.1	0.44	12.8	0.067	0.041
الربطة	= 0.060	0.0	0%	0	0	66%	0.0%	NM	1.91	16.5	0.068	0.040
المعمل	▼ 0.325	-4.0	-1%	75	232	8%	4.5%	10.4	1.23	44.4	0.357	0.276
هيومن سوفت	▲ 2.505	-14.0	-1%	1,458	582	46%	13.9%	8.5	2.56	337.6	2.874	2.332
امتيازات	▲ 0.149	0.0	0%	0	0	1%	0.0%	NM	4.71	6.0	0.152	0.078
المشتريّة	▲ 0.669	0.0	0%	168	253	34%	4.5%	15.5	1.85	114.5	0.783	0.564
بويك	= 0.150	0.0	0%	0	0	1%	0.0%	71.9	0.53	56.7	0.248	0.138
ميرد	▲ 0.108	1.0	1%	191	1,798	59%	4.6%	12.0	0.86	17.7	0.114	0.080
المكاملة	▼ 0.602	-12.0	-2%	489	812	58%	4.2%	20.9	2.28	152.3	0.625	0.460
قيوين ا	▲ 0.083	0.0	0%	0	0	1%	6.0%	13.8	0.57	30.2	0.096	0.081
جي تي سي	▲ 0.417	5.0	1%	62	150	10%	6.2%	9.1	1.08	62.6	0.415	0.357
صناعية		-0.8%		5,895	21,772	4.5%	15.9	1.08	2,645			
مواشي	▼ 0.099	-0.6	-1%	3	30	13%	0.0%	NM	0.83	20.8	0.123	0.095
ميزان	▼ 1.169	-21.0	-2%	849	726	20%	2.1%	23.1	2.86	363.3	1.229	0.708
ملع الاستهلاكية		4.1%		852	756	2.1%	23.1	1.84	384			
التقم	= 0.939	0.0	0%	0	0	0%	2.1%	NM	2.07	140.9	0.980	0.389
ميدان	= 0.730	0.0	0%	3	4	3%	13.0	0.0%	1.73	147.8	0.800	0.548
علية صحية		5.2%		3	4	2.1%	13.0	1.90	289			

ملاحظة: مضاعف السعر لوجبة مضاعف على أساس الأسعار الحالية وصافي الإرباح لـ 12 شهر المنتهية في 31 مارس 2025. مضاعف السعر للقيمة التقديرية مضاعف على أساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 مارس 2025. العائد الجوي لأسهم مضاعف على أساس التوزيعات النقدية لعام 2024 والأسعار الحالية. الشركات التي تخلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات إجبارية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق N/A غير قابل للاحتساب




حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة

إدارة الأصول | الاستثمارات المصرفية | الوساطة المالية

العلاقة المختلة: نمو الأجور والرواتب مقابل تجميد الإيجارات في مصر

بقلم د. محمد جميل الشبشيرى



تعد العلاقة بين نمو الأجور والإيجارات من أهم العوامل التي تفسر لجوء الحكومات المصرية المتعاقبة إلى تجميد الإيجارات القديمة على مدار عقود طويلة. فبدلاً من معالجة جذور المشكلة المتمثلة في ضعف نمو الأجور، اختارت الحكومات حلاً سهلاً ظاهرياً بتحميل عبء الدعم الاجتماعي على ملاك العقارات. في المقالات السابقة، استعرضنا حجم مشكلة الإيجارات القديمة في مصر، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتحريرها، وتجارب دول أخرى في التعامل مع هذه المشكلة. واليوم نسلط الضوء على العلاقة المختلة بين نمو الأجور والرواتب مقابل تجميد الإيجارات، وكيف أدى عدم تمكن الحكومات المتعاقبة من زيادة معدلات النمو ومتوسط دخول الأفراد إلى اللجوء لإصدار قوانين استثنائية لتجميد الإيجارات.

لماذا لجأت الحكومات لتجميد الإيجارات؟

بدأت قصة تجميد الإيجارات في مصر منذ أربعينيات القرن الماضي، وتحديدًا مع قانون 121 لسنة 1947. كانت البلاد تمر بظروف استثنائية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف حماية المستأجرين من ارتفاع الإيجارات في ظل ظروف اقتصادية صعبة. لكن ما كان إجراءً مؤقتًا تحول إلى سياسة دائمة، مع توالي القوانين المقيدة للإيجارات: قانون 199 لسنة 1952، وقانون 55 لسنة 1958، وقانون 168 لسنة 1961، وصولاً إلى قانون 49 لسنة 1977.

السبب الرئيسي وراء استمرار هذه السياسة هو عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي كافية لرفع مستويات الأجور والدخول بما يتناسب مع تكاليف المعيشة. فبدلاً من معالجة جذور المشكلة، اختارت الحكومات الحل الأسهل: تجميد الإيجارات وتحميل عبء الدعم الاجتماعي على ملاك العقارات.

الفجوة الرقمية بين نمو الأجور والإيجارات

تكشف الأرقام عن فجوة هائلة بين نمو الأجور والإيجارات في مصر على مدار العقود الماضية. فبينما ارتفع متوسط الأجور بمعدلات متواضعة، بالإضافة إلى اتساع حجم ونسبة البطالة لاسيما بين الشباب في الوقت الذي شهدت الإيجارات في السوق الحرة ارتفاعات كبيرة، مما جعل الإسكان بأسعار السوق بعيداً عن متناول شريحة واسعة من المصريين. تظهر الأرقام أن نسبة الإيجار من الدخل ارتفعت من 38 % في عام 1980 إلى 117 % في عام 2024، مما يعني أن متوسط

الإيجار في السوق الحرة أصبح يتجاوز متوسط الدخل الشهري للأسرة المصرية. هذه الفجوة المتزايدة بين الأجور والإيجارات هي السبب الرئيسي وراء استمرار الحكومات في سياسة تجميد الإيجارات القديمة، رغم الآثار السلبية لهذه السياسة على قطاع الإسكان والاقتصاد بشكل عام.

أثر التعويم والتضخم على ارتفاع الإيجارات

منذ تعويم الجنيه المصري في مارس 2022، شهدت مصر موجة تضخمية حادة تسببت في تآكل القدرة الشرائية للمواطنين. وبينما كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور، إلا أن الزيادات في الإيجارات كانت أكبر وأسرع، مما قلل فعلياً من الدخل الحقيقي للمستأجرين. وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، بلغ معدل التضخم السنوي في مصر 30.3 % في مارس 2023، وهو أعلى معدل منذ عقود. في المقابل، لم تتجاوز الزيادة في متوسط الأجور 15 % خلال نفس الفترة، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بنسبة تزيد عن 15 %.

أما في سوق الإيجارات الجديدة، فقد شهدت ارتفاعات تتراوح بين 40 % و60 % في بعض المناطق، متجاوزة بذلك معدلات التضخم العامة. وهذا يعني أن العبء الإيجاري على الأسر المصرية قد تضاعف في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

العرض والطلب، وغياب التدخل الرقابي

أشارت العديد من الدراسات والنقاشات المحلية إلى أن غياب الرقابة والحماية للمستأجرين يساهم في تفاقم التأثير التضخمي على الإيجارات. فمع قلة

المعروض من الوحدات السكنية المتاحة للإيجار، وغياب آليات حماية المستهلك، أصبح المستأجرون عرضة لزيادات غير مبررة في الإيجارات. على عكس العديد من الدول التي تطبق سقوفاً للزيادات السنوية في الإيجارات، أو تربطها بمعدلات التضخم، لا توجد في مصر آليات تنظيمية فعالة لضبط سوق الإيجارات الجديدة، مما يترك المستأجرين تحت رحمة قوى السوق غير المتوازنة.

تأثير اللاجئين العرب على سوق الإيجارات في مصر وارتباطه بأزمة الإيجار القديم

شهدت مصر في السنوات الأخيرة تدفقاً متزايداً للاجئين العرب بسبب الأزمات الجيوسياسية والحروب في منطقة الشرق الأوسط، مما أثر بشكل كبير على سوق الإيجارات. فبالإضافة إلى

الجدول التالي يوضح تطور متوسط الأجور الشهرية ومتوسط الإيجارات في السوق الحرة، ونسبة الإيجار من الدخل خلال الفترة من 1980 إلى 2024:

السنة	متوسط الأجر الشهري (جنيه)	متوسط الإيجار الشهري في السوق الحرة (جنيه)	نسبة الإيجار إلى الدخل (%)
1980	70	27	38%
1990	170	95	56%
2000	400	330	83%
2010	950	1050	110%
2020	3200	4000	125%
2024	4800	5600	117%

المصادر:

- ال جهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "تقرير متوسط الأجور السنوي"، إصدارات 1980-2024.
- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، "مؤشرات سوق العقارات المصري"، 2000-2024.
- ال بنك المركزي المصري، "التقرير السنوي عن مؤشرات الاقتصاد المصري"، إصدارات 1980-2024.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "تقرير تطور أسعار العقارات والإيجارات في مصر"، 2015-2024.
- معهد التخطيط القومي، "دراسة تحليلية للعلاقة بين الدخل والإيجارات في مصر"، 2022.

325 ألف لاجئ سوري و 70 ألف لاجئ سوداني (حسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2024)، تستضيف مصر أعداداً كبيرة من اللاجئين اليمنيين والليبيين والعراقيين، حيث يقدر عدد اليمنيين فقط بأكثر من 50 ألفاً، بينما يصل عدد اللاجئين الليبيين إلى نحو 30 ألفاً (UNHCR، 2024). وقد أدى هذا التدفق المتزامن مع أزمة الإيجار القديم إلى تفاقم الأوضاع السكنية، حيث يعاني المستأجرون المصريون من صعوبة تجديد عقود الإيجار القديمة بأسعار معقولة في ظل منافسة اللاجئين الذين يقبلون بدفع أسعار أعلى، خاصة بالعملة الأجنبية.

وقد تفاقمَت الأزمة بسبب توجُّه بعض الملاك إلى تحرير وحداتهم من نظام الإيجار القديم لاستغلال الطلب المتزايد من اللاجئين، مما أدى إلى ارتفاع الإيجارات في المناطق المفضلة مثل 6 أكتوبر، والتجمع الخامس، ومدينة نصر، والعبور بنسب تصل إلى 50 % مقارنة بأسعار ما قبل 2020 (البنك المركزي المصري، 2023). كما أن بعض العائلات السورية واليمنية والعراقية، نظراً لظروفها الاقتصادية الأفضل نسبياً مقارنة باللاجئين السودانيين أو المصريين من ذوي الدخل المحدود، تستأجر وحدات سكنية متعددة، مما يزيد من شح المعروض ويرفع الأسعار بشكل غير مسبوق.

هذا الوضع دفع الحكومة المصرية إلى تشديد الرقابة على عقود الإيجار وإنشاء مؤشر وطني لقياس العبء السكني شهرياً والتوسع في المشروعات الإسكانية المتوسطة، لكن تبقى هذه الإجراءات غير كافية في ظل استمرار تدفق اللاجئين بسبب الأزمات الإقليمية، مثل الحرب في السودان والنزاع اليمني والأوضاع في ليبيا.



توجيه استثماراتهم نحو قطاعات أخرى أو نحو العقارات المخصصة للتمليك.

2. تدهور حالة العقارات القديمة: مع انخفاض العائد، لم يعد لدى الملاك حافز للإنفاق على صيانة وتجديد العقارات، مما أدى إلى تدهور حالتها الإنشائية.

3. تشوه سوق الإسكان: أدى تجميد الإيجارات إلى ظهور سوقين منفصلين للإيجارات: سوق الإيجار القديم بأسعار مرتفعة جداً، وسوق الإيجار الجديد بأسعار منخفضة جداً، مما أدى إلى تفاوت كبير في تكلفة السكن بين المواطنين.

4. تعطيل آليات السوق: أدى تجميد الإيجارات إلى تعطيل آليات السوق في قطاع الإسكان، مما أثر سلباً على كفاءة تخصيص الموارد وأدى إلى ظهور ممارسات غير قانونية مثل "خلو الرجل" و"التنازل عن الإيجار".

الحاجة إلى سياسات متوازنة

في ضوء العلاقة المختلة بين نمو الأجور والإيجارات، تبرز الحاجة إلى سياسات متوازنة تعالج جذور المشكلة بدلاً من الاكتفاء بتجميد الإيجارات. هذه السياسات يجب أن تشمل:

- تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وارتفاع مستويات الأجور.
- إصلاح هيكل الأجور: من خلال ربط الأجور بالإنتاجية والتضخم، وتحديث الحد الأدنى للأجور بشكل دوري.
- تطوير نظام للدعم السكني المباشر: بدلاً من تحميل عبء الدعم على ملاك العقارات، يمكن للدولة تقديم دعم مباشر للأسر ذات الدخل المنخفض لمساعدتها على تحمل تكاليف السكن.
- التحرير التدريجي للإيجارات القديمة: مع توفير فترة انتقالية كافية وآليات للحماية الاجتماعية، على غرار التجارب الناجحة في دول أخرى.
- تطوير قطاع الإسكان الاجتماعي: لتوفير بدائل سكنية ميسرة للفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

خلاصة

العلاقة المختلة بين نمو الأجور والإيجارات هي جوهر مشكلة الإيجارات القديمة في مصر. فبدلاً من معالجة جذور المشكلة المتمثلة في ضعف نمو الأجور، اختارت الحكومات المتعاقبة الحل الأسهل: تجميد الإيجارات وتحميل عبء الدعم الاجتماعي على ملاك العقارات.

لكن هذا الحل أدى إلى تشوهات كبيرة في سوق الإسكان والاقتصاد بشكل عام. والحل الحقيقي يكمن في سياسات متوازنة تعالج جذور المشكلة وتحقق التوازن بين حقوق الملاك والمستأجرين.

في المقال القادم، سنقدم خارطة طريق عملية لتحرير متوازن للإيجارات القديمة، يحقق العدالة لأصحاب العقارات مع تخفيف الآثار السلبية على المستأجرين.

في المقال القادم: "خارطة طريق للحل.. مقترحات عملية لتحرير متوازن للإيجارات القديمة" - نقدم رؤية متكاملة لتحرير متوازن يحقق العدالة لأصحاب العقارات مع تخفيف الآثار السلبية على المستأجرين.



الإيجارية العادلة والقيمة الإيجارية المجمدة يبلغ 1,500 جنيه شهرياً للوحدة، فإن إجمالي الدعم غير المباشر الذي يتحمله ملاك العقارات سنوياً يبلغ:

3.5 مليون وحدة × 1,500 جنيه × 12 شهر = 63 مليار جنيه سنوياً

هذا الرقم يمثل نحو 5 % من إجمالي الإنفاق العام للدولة، و1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. وهو دعم ضخم يتحمله ملاك العقارات دون وجه حق، في حين أن الدعم الاجتماعي هو مسؤولية الدولة في المقام الأول.

تشوه جهاز السعر في عوائد الإنتاج المختلفة

أدت سياسة تجميد الإيجارات إلى تشوه كبير في جهاز السعر في عوائد الإنتاج المختلفة. فبينما تخضع معظم السلع والخدمات لقوانين العرض والطلب، ظلت الإيجارات القديمة مجمدة لعقود طويلة، مما أدى إلى:

- انخفاض العائد على الاستثمار العقاري: أصبح الاستثمار في العقارات المؤجرة بنظام الإيجار القديم غير مجدٍ اقتصادياً، مما دفع المستثمرين إلى

توسيع برامج الإسكان الاجتماعي لتوفير بدائل سكنية ميسرة للفئات الضعيفة والمتوسطة.

4. تطوير آليات تمويل عقاري مبتكرة: تقديم قروض ميسرة للشباب والأسر محدودة الدخل، مع ضمانات حكومية لتشجيع البنوك على المشاركة في هذه البرامج.

تحميل عبء الدعم الاجتماعي على ملاك العقارات

أدت سياسة تجميد الإيجارات إلى تحميل عبء الدعم الاجتماعي على ملاك العقارات بدلاً من تحمله من قبل الدولة. وهو ما يمثل شكلاً من أشكال الدعم غير المباشر الذي يتحمله طرف ثالث (الملاك) نيابة عن الدولة.

يمكن تقدير حجم هذا الدعم غير المباشر من خلال حساب الفرق بين القيمة الإيجارية العادلة والقيمة الإيجارية المجمدة للوحدات الخاضعة لقانون الإيجار القديم.

وفقاً للتقديرات، يبلغ عدد الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجار القديم في مصر نحو 3.5 مليون وحدة. إذا افترضنا أن متوسط الفرق بين القيمة

ولعل أبرز التحديات هي إيجاد توازن بين حقوق المستأجرين القدامى وحاجات اللاجئين الجدد دون تمييز بين جنسية وأخرى، في ظل ظروف اقتصادية صعبة تعاني منها جميع الأطراف.

انخفاض القيمة الحقيقية للإيجارات بالعملة الأجنبية

رغم الارتفاع الظاهري في قيمة الإيجارات بالجنيه المصري، إلا أن القيمة الحقيقية لهذه الإيجارات قد انخفضت بشكل كبير عند مقارنتها بالعملة الأجنبية، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة تزيد عن 325 % منذ بداية موجات التعويم.

فعلى سبيل المثال، إذا كان الإيجار الشهري لشقة متوسطة في عام 2021 يبلغ 5,000 جنيه مصري عندما كان الدولار يساوي 15 جنيهاً، فإن قيمة هذا الإيجار بالدولار كانت تعادل حوالي 333 دولاراً. وحتى لو ارتفع الإيجار اليوم إلى 15,000 جنيه، وبسعر صرف يتجاوز 50 جنيهاً للدولار، فإن قيمته بالدولار تكون قد انخفضت إلى حوالي 300 دولار.

هذا يعني أن الملاك قد شهدوا انخفاضاً في إيراداتهم الحقيقية من الإيجارات عند مقارنتها بالقيمة الدولارية، رغم الزيادة الاسمية في قيمة الإيجارات بالجنيه المصري. وهذا الوضع يدفع العديد من الملاك إلى المطالبة بزيادات أكبر في الإيجارات، أو تفضيل التأجير بالعملة الأجنبية، مما يزيد من الضغط على المستأجرين المصريين الذين يتقاضون رواتبهم بالجنيه المصري.

ووسط تقلبات السوق وتراجع الثقة في بعض الأدوات الاستثمارية، تبقى العقارات — السكنية والتجارية — إحدى الوجهات الآمنة للمستثمرين في مصر، خاصة مع تصاعد التضخم وتدهور القوة الشرائية للجنيه. ففي الوقت الذي تحقق فيه العقارات السكنية عوائد سنوية تتراوح بين 5 % و8 % في المناطق الراقية، ترتفع هذه العوائد إلى 12-10 % في الأحياء الشعبية ذات الطلب المرتفع. أما العقارات التجارية فتتفوق بعوائد تصل إلى 15 %، لا سيما في مواقع استراتيجية مثل المولات والعيادات. ورغم أن أدوات مثل الودائع البنكية وأذون الخزانة توفر عوائد أعلى حالياً (تتجاوز 25 %)، فإن العقارات تظل ملاذاً طويل الأجل يحمي من التضخم ويوفر دخلاً شهرياً مستقراً. لكن هذه الجاذبية لا تشمل الإيجارات القديمة، التي لا تتعدى عوائدها 1 % سنوياً، ما يجعلها حلقة مشوّمة في منظومة الاستثمار العقاري

توصيات لمعالجة الأزمة

في ضوء هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى مجموعة من السياسات المتكاملة لمعالجة أزمة الإيجارات في ظل التضخم المرتفع:

- دعم الدخل عبر زيادات سنوية تتماشى مع التضخم: ضرورة ربط الزيادات في الأجور والمعاشات بمعدلات التضخم، لضمان الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم سوق الإيجارات من خلال سقوف سعرية أو برامج حماية: وضع حدود قصوى للزيادات السنوية في الإيجارات، على غرار ما تطبقه دول مثل ألمانيا وفرنسا.
- تشجيع الإسكان الاجتماعي والمدعوم:

شراكة تؤكد على ريادة البنك بتقديم المزايا الحصريّة

بيت التمويل الكويتي يضم «طيران الخليج» لبرنامج «KFH Rewards»



الفضية من تحويل النقاط إلى برامج مكافآت أخرى ، كما يمكن لعملاء هذه الفئتين من استبدال النقاط المكتسبة في شراء تذاكر السفر، حجوزات الفنادق، تأجير السيارات إضافة إلى ميزة التبرعات إلى اللجان والجمعيات الخيرية، إضافة إلى ذلك يمكن لأعضاء برنامج «مكافآت بيت التمويل الكويتي KFH Rewards» استبدال النقاط المكتسبة في نقاط البيع المشاركة وتزويد سياراتهم بالوقود في محطات شركة الأولى للوقود.

ويأتي البرنامج في أعقاب تطويرات عديدة أدخلت على بطاقات بيت التمويل الكويتي من حيث الشكل أو الخدمات والمزايا بما يحفز العملاء على مزيد من الاستخدام والاستفادة من المزايا المتاحة وأبرزها عناصر الأمان والسهولة في الاستخدام حيث أصبحت البطاقات المصرفية لغة عالمية ووسيلة آمنة في التعامل المالي خاصة السفر، حيث أطلق بيت التمويل الكويتي منتجات بطاقات ائتمان «نادي الواحة» وذلك بالتعاون مع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتشمل: بطاقة بيت التمويل الكويتي ماستركارد وورلد ايليت نادي الواحة الائتمانية حصرياً لعملاء الخدمات المالية الخاصة، وبطاقة ماستركارد وورلد نادي الواحة الائتمانية والمخصصة لعملاء «بريميوم / أدفانس» ولمن تنطبق عليه الشروط.



wards“ العملاء (لغاية 15 نقطة) مقابل كل عملية شراء بقيمة دينار واحد، فيما يقدم البرنامج عروضاً حصريّة بشكل مستمر مع أكبر الشركات من شركاء البرنامج عبر تقديم نقاط مضاعفة في الشراء والاستبدال.

ويضم البرنامج مجموعة مميّزة من الشركات ذات العلامات التجارية العالمية من قطاعات مختلفة وبمشاركة أكثر من 200 شركة، ويجري استقطاب عدد من الشركاء الجدد للبرنامج باستمرار لتقديم المزيد من خيارات استبدال المكافآت المميّزة للعملاء مستخدمين بطاقات «بيت التمويل الكويتي» المؤهلة والمشمولة بالبرنامج.

وهناك 3 فئات مختلفة للبطاقات مع برنامج «مكافآت بيت التمويل الكويتي» وكل فئة تحدّد العروض الحصريّة التي يمكن للعميل الحصول عليها، وهي: فئة البطاقات السوداء وفئة البطاقات الفضية وفئة البطاقات الخضراء ، ويستطيع عملاء جميع الفئات اكتساب النقاط من جميع المحلات المحليّة والدوليّة من خلال العمليات الشرائية عبر اجهزة نقاط البيع و التسوق عبر الانترنت ، وبإمكانهم أيضاً تحويل النقاط إلى أي عضو آخر في البرنامج و يتم إضافة النقاط الإجمالية خلال 48 ساعة بعد كل عملية شراء مؤهلة لكسب النقاط.

ويستطيع عملاء فئة البطاقات السوداء وفئة البطاقات

أعلن بيت التمويل الكويتي عن انضمام شركة طيران الخليج، الناقل الوطني لمملكة البحرين، إلى برنامج «مكافآت بيت التمويل الكويتي KFH Rewards» بخطوة تعزّز من تجربة العملاء وتؤكد على ريادة البنك بتقديم أفضل الحلول والمزايا الحصريّة.

وبتيح برنامج «مكافآت بيت التمويل الكويتي KFH Rewards» للعملاء حاملي البطاقات الائتمانيّة وبطاقات الخصم – بطاقة حسابي وبطاقة المكافآت مسبقه الدفع والبطاقات المؤهلة لكسب النقاط من خلال المشتريات واستبدالها بأفضل العروض والخصومات مع أكثر من 200 شركة ونقاط بيع مشاركة في البرنامج وذلك عبر تطبيق «KFH Rewards» على الأجهزة الذكية أو الموقع الرسمي للبرنامج (www.rewards.kfh).

وتقدّم الشراكة بين بيت التمويل الكويتي وطيران الخليج قيمة مضافة للعملاء، حيث تعد طيران الخليج التي بدأت تشغيل عملياتها في العام 1950 من أوائل شركات الطيران في الشرق الأوسط. وتقوم الناقلة بتسيير رحلاتها الجوية من مقرها الرئيسي في مطار البحرين الدولي إلى وجهات متنوعة في أوروبا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وتحرص على توفير تجربة استثنائية للمسافرين على امتداد شبكة وجهاتها.

ويحث بيت التمويل الكويتي العملاء على استخدام البطاقات الائتمانيّة والمؤهلة لكسب نقاط برنامج «مكافآت بيت التمويل الكويتي KFH Rewards»، حيث يحصل العميل على النقاط مقابل عملية شراء تبدأ من دينار كويتي، ويمكنه استخدام النقاط المكتسبة لاحقاً في عمليّات الشراء، أو استبدالها بخدمات وعروض حصريّة عبر تطبيق «KFH Rewards» على الهواتف الذكية أو الموقع الرسمي للبرنامج. ويمنح برنامج «مكافآت بيت التمويل الكويتي KFH Re-

اتحاد شركات الاستثمار ومعهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي يوقعان مذكرة تفاهم استراتيجية لتعزيز التعاون الدبلوماسي - الاقتصادي



الخارجية لشؤون معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي، قائلاً:

“يأتي توقيع هذه المذكرة مع اتحاد شركات الاستثمار تجسيداً لرؤية المعهد في تقديم الدبلوماسيين بما يتجاوز الإطار التقليدي ليشمل الإلمام بالاقتصاد، والاستثمار، والسياسات التنموية. نحن بحاجة إلى دبلوماسي يمتلك مهارات التفاوض ومهارات العرض والتحليل، ويفهم بلغة المؤشرات والأسواق، وقادر على التحدث بثقة عن واقع الاقتصاد الكويتي ومزاياه التنافسية. حيث ان هذه الشراكة تتيح للدبلوماسيين فرصاً للتفاعل المباشر مع خبراء السوق والاستثمار، وتوفر منصة لتبادل الرؤى حول قضايا مثل الأمن السيبراني، التغير المناخي، الاقتصاد الأخضر، وتمكين المرأة. عبر هذا التعاون نتطلع إلى إعداد دبلوماسيين يملكون رؤية شاملة وفهماً عميقاً للعالم ذي الوتيرة المتسارعة حولهم.”



عبد الله التركيت والسفير ناصر صبيح الصباح أثناء توقيع الاتفاقية

إدارة اتحاد شركات الاستثمار، عن أهمية هذه الخطوة، قائلاً: “نحن اليوم أمام مرحلة جديدة من العمل التكاملي بين الاستثمار والدبلوماسية. وإن توقيع مذكرة التفاهم مع معهد سعود الناصر يمثل بالنسبة لنا شراكة استراتيجية هدفها بناء جيل جديد من الكوادر الوطنية القادرة على التحدث بلغة الاستثمار بصيغة دبلوماسية مؤثرة، تعكس الواقع وتخطب التطلعات. نحن في الاتحاد نؤمن بأن تمكين العاملين في البعثات الخارجية وممثلي الدولة من أدوات التحليل الاستثماري ومؤشرات الأداء، يعزز من قدرة الكويت على الترويج لفرصها الاستثمارية بشكل احترافي ومدرّس. كما سنعمل على تنظيم ورش عمل مكثفة تقدم تحليلات دقيقة عن السوق الكويتي، والشركات العاملة فيه، وتساعد على تقديم صورة متكاملة عن البيئة الاستثمارية في دولة الكويت.”

من جانبه، صرّح السفير ناصر صبيح الصباح - مساعد وزير

انطلاقاً من الإيمان العميق بأهمية التكامل بين العمل الدبلوماسي والاستثماري في تعزيز صورة دولة الكويت على الساحة الإقليمية والدولية، وقع اتحاد شركات الاستثمار ومعهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي مذكرة تفاهم تهدف إلى تأسيس شراكة استراتيجية طويلة المدى، تركز على تبادل الخبرات، وتنمية القدرات، وتنظيم فعاليات وبرامج متخصصة تصب في صالح الدبلوماسيين والمستثمرين على حد سواء.

تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتمكين الكوادر الوطنية

تسعى هذه الاتفاقية إلى خلق مساحة تعاون مؤسسية بين قطاع الاستثمار والقطاع الدبلوماسي في الكويت، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة تهدف إلى بناء قدرات مهنية عالية لممثلي الدولة في المحافل الدولية، سواء من خلال السلك الدبلوماسي أو من خلال ممثلي شركات الاستثمار. وسيشمل نطاق التعاون بشكل أساسي تنظيم ندوات ودورات وورش عمل تتناول موضوعات حيوية مثل:

تقديم برامج تدريبية دبلوماسية تعاونية على شكل ورش عمل وبرامج تدريبية وشهادات تنفيذية لتنمية خبرات دبلوماسيي وزارة الخارجية وتعزيز مهاراتهم.

تقديم الدعم والتوجيه للدبلوماسيين في الانخراط في مفاوضات دولية متقدمة متخصصة مع التركيز على تعزيز العمل المناخي وإدماج المرأة وتمكينها من خلال مبادرات التدريب.

ج. بناء المعرفة وتعزيز الوعي في المجالات والاطر الرئيسية. وفي هذا السياق، صرّح عبد الله حمد التركيت - رئيس مجلس

لبناء نظام الكابل البحري AAE-2 لربط آسيا وأفريقيا وأوروبا

تحالف دولي يضم «زين-عمانتل» الدولية ZOI و«المصرية للاتصالات» و«PCCW» و«Sparkle»



طويلة الأمد لتعزيز الاتصال بين آسيا، وأفريقيا وأوروبا من خلال زيادة تنوع المسارات وضمان أعلى مستوى من المرونة في شبكات الاتصال. ففي السنوات الأخيرة، استثمرنا في أنظمة الكابلات البحرية الجديدة وأسسنا محطات إنزال متقدمة على طول هذا المسار الاستراتيجي، مما يعزز التزامنا بتقديم خدمات اتصالات عالمية موثوقة. ومن أبرز مبادراتنا أنظمة كابلات بلو رامن البحرية، التي تربط إيطاليا بالهند عبر مسار مبتكر، بالإضافة إلى تطوير محطتي الإنزال بصقلية في باليرمو وبخانيا في جزيرة كريت، وكذلك إنشاء منصة إنزال بحرية جديدة قابلة للتوسع في جنوة بإيطاليا. واليوم نخطو خطوة جديدة إلى الأمام من خلال المشاركة في إنشاء نظام الكابل البحري «AAE-2»، مساهمين بذلك في إنشاء بنية تحتية مميزة تجمع بين الحلول الأرضية والبحرية لتوفير اتصال آمن عالي السرعة ومنخفض التردد لدعم التحول الرقمي للشركات والمجتمعان في جميع أنحاء العالم.

وعلق محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، قائلاً:

”ساهمنا على مدار السنوات الماضية باستثمارات كبيرة، وعقدنا العديد من الشراكات المهمة لتطوير بنيتنا التحتية المتقدمة من الكابلات البحرية، والتي نراها اليوم تتكامل وتتوسع باستمرار. ويأتي بناء نظام الكابل البحري «AAE-2» امتداداً لقصص نجاحنا كمشغل عالمي في مجال البيانات الرقمية، كما يعد شهادة جديدة على التزامنا بتحسين الاتصالات الرقمية من خلال التعاون مع كبرى الشركات العاملة بالمجال. وسيستفيد نظام «AAE-2» أيضاً من إمكانية الوصول للكابلات البحرية الأخرى والتوصيل المتبادل فيما بينهم عبر نظام WeCon nect الخاص بنا. إننا متحمسون للعمل إلى جانب شركة بي سي سي دبليو جلوبال، وشركة سباركل وشركة زين-عمانتل الدولية في هذا المشروع التحويلي الذي سيشكل مستقبل البنية التحتية الرقمية الدولية.“

المناطق. وتكرس هذه المجموعة من الشركات جهودها لضمان نجاح مشروع هذا الكابل الذي يمثل تحولاً نوعياً في مجال البنية التحتية البحرية ويسهم في تشكيل مستقبل الربط الدولي.

وعلق سُهيل قادر، الرئيس التنفيذي لشركة زين-عمانتل الدولية، قائلاً:

”يمثل هذا التعاون خطوة استراتيجية محورية لشركتنا والمنطقة ككل. ومن موقعنا الاستراتيجي كمعبر رقمي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، نحرص على الإسهام في الجيل القادم من حلول الاتصالات AAE-2 بشكل يجسد رؤيتنا في ربط القارات الثلاث، ويعكس التزامنا بتقديم مسارات أرضية وبحرية عالية السرعة ومتوافقة مع متطلبات الذكاء الاصطناعي. نحن فخورون بأن نكون جزءاً من هذا المشروع الحيوي الذي سيعزز من تدفق البيانات، ويحفز الأسواق الناشئة، ويفتح آفاقاً جديدة للنمو.“

وعلق فريدريك تشوي، الرئيس التنفيذي لشركة بي سي سي دبليو جلوبال، قائلاً:

”نفخر شركة بي سي سي دبليو جلوبال بالمساهمة في مبادرة إنشاء نظام الكابل البحري «AAE-2»، مستندين على سجلنا الحافل في دعم البنية التحتية العالمية الحيوية. فبعد دورنا البارز في نجاح نظام الكابل البحري «AAE-1»، يسعدنا أن نساهم بخبرتنا في إنشاء الكابل البحري «AAE-2»، وهو نظام متقدم من الكابلات البحرية عالية السرعة، يربط بين آسيا وأوروبا. وتؤكد هذه الشبكة من الجيل التالي لأنظمة الكابلات البحرية مدى التزامنا المستمر بإتاحة اتصال مرن وآمن وقابل للتوسع بين الأسواق الرئيسية مثل هونغ كونج، مما يعزز النمو الرقمي في المستقبل.“

وعلق إنريكو باجناسكو، الرئيس التنفيذي لشركة سباركل، قائلاً:

”يعد نظام الكابل البحري «AAE-2» من المشروعات المبتكرة التي تتماشى تماماً مع استراتيجية سباركل

في خطوة تاريخية نحو تعزيز البنية التحتية العالمية للاتصالات، وقع تحالف يضم أربعة من أبرز مشغلي الاتصالات على مستوى العالم: شركة زين-عمانتل الدولية ZOI والشركة المصرية للاتصالات، وشركة بي سي سي دبليو جلوبال الصينية، وشركة سباركل الإيطالية، مذكرة تفاهم لبناء نظام الكابل البحري «AAE-2».

يستهدف المشروع إنشاء كابل بحري للربط الرقمي من الجيل التالي يربط بين هونغ كونج، وسنغافورة وإيطاليا عبر ممرات أرضية آمنة وعالية السرعة من خلال مروره بـتاييلاند وشبه الجزيرة العربية ومصر، ومن المخطط أن يقدم الكابل ساعات غير مسبوقه، ويسهم في تعزيز الربط الدولي السلس وعالي الاعتمادية عبر القارات الثلاث.

يمتد «AAE-2» إلى وجهات استراتيجية إضافية على طول المسار، مما يرسخ مكانته كأحد أبرز مشاريع الربط الرقمي العالمي، ويواكب AAE-2 الطلب المتزايد على الخدمات السحابية، ونقل المحتوى، ومبادرات التحول الرقمي عبر هذه المناطق. كما يتميز الكابل الجديد بدمجه بين البنية التحتية البحرية والبرية لتوفير مسارات مرنة ومتنوعة تلبي احتياجات المستقبل وتضمن اتصالاً آمناً وعالي الأداء.

وامتداداً لما حققه الكابل البحري «AAE-1»، سيضم نظام الكابل البحري «AAE-2» أحدث الابتكارات التكنولوجية المتقدمة التي توفر ساعات عالية غير مسبوقه تلبي الاحتياجات الهائلة لحركة الاتصالات وتدعم المجتمعات والشركات في القارات الثلاث.

يقود هذا المشروع المشترك تحالف عالمي من مجموعة من أكبر مشغلي الكابلات البحرية، وهم الشركة المصرية للاتصالات وشركة زين-عمانتل الدولية وشركة بي سي سي دبليو جلوبال، وشركة سباركل، والذين سيتشاركون ما لديهم من خبرات وموارد لتوفير بنية تحتية عالمية. ويمثل هذا المشروع الرائد خطوة محورية لتلبية الطلب المتزايد على وجود بنية تحتية قوية للإنترنت تسهل نقل البيانات بسرعات أكبر، وتعزز الاتصال بين العديد من

مايو 2025... شهر من التميز والريادة لبنك بوبيان

من الجوائز العالمية إلى التمثيل الدولي والفعاليات المجتمعية التي ترسم ملامح بنك يُعيد تعريف العمل المصرفي

الجوائز والتقدير المتنوعة تؤكد ريادة بوبيان في قطاعات متعددة ورؤيته الطموحة لاستشراف المستقبل



توقيع مذكرة التفاهم مع ماستركارد



ترقب وحماس في بوبيان سين جيم



عبدالله التويجري مُشاركاً في DIFC FinTech Summit بدبي

المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك لندن والشرق الأوسط عبد الله التويجري، في عدد من المحافل الدولية الكبرى.

ففي قمة مركز دبي المالي العالمي للتكنولوجيا المالية، شدد على أن العلاقة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية تجاوزت مفهوم التعاون إلى شراكة استراتيجية تُعيد صياغة الصناعة.

وقال معلقاً على ذلك في إحدى الجلسات النقاشية «نحن في بوبيان نؤمن بأن الشراكات مع رواد التكنولوجيا المالية ليست خياراً، بل ضرورة استراتيجية لتأسيس نموذج مصرفي متكامل، قادر على مجاراة التحولات المتسارعة»، واضعاً بذلك ملامح استراتيجية مصرفية تتجاوز الحدود التقليدية.

وفي مدينة كان الفرنسية، كان التويجري من المتحدثين الرئيسيين ضمن المجلس التنفيذي لماستركارد، مؤكداً أن الصناعة المصرفية تقف على أعتاب تحول جذري تقوده موجة جديدة من الابتكار الرقمي واستخدامات

المتحدة.

كما استحق البنك جائزتين مرموقتين من جوائز MEED للتميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هما جائزة الابتكار في المدفوعات الإسلامية عن منتج «المرابحة الرقمية»، وجائزة أفضل منصة للمدفوعات الرقمية عن حلول الدفع المبتكرة لمنظومة حلول بوبيان المتكاملة لخدمات قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ويأتي هذا التقدير المتنوع، الذي شمل أفضلية بوبيان في مختلف القطاعات، ليؤكد من خلاله ترسيخ موقعه كأحد أبرز المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة، واضعاً معايير جديدة للابتكار المصرفي المسؤول والقادر على استشراف المستقبل بثقة مستنداً إلى رؤيته الاستباقية والطموحة.

حضور إقليمي ودولي

وفي خطوة تعكس الحضور الدولي للبنك، شارك بنك بوبيان، ممثلاً بحضور الرئيس التنفيذي للخدمات

لم يكن شهر مايو 2025 شهراً عادياً بالنسبة لبنك بوبيان، بل شهراً مميزاً استعرض فيه البنك ملامح تقدمه المتسارع وبصمته الواضحة على المستويين المحلي والإقليمي، وتميزه في المشهد المصرفي العالمي.

في غضون أيام معدودة، استطاع بوبيان أن يجعل منها تجسيداً واضحاً لتميزه، ليُرسخ اسمه مقروناً بمجموعة من الجوائز المرموقة، إلى جانب مشاركات نوعية في فعاليات اقتصادية ومصرفية مستنداً إلى رؤية واضحة، واستراتيجية استباقية، وفريق عمل طموح.

من أقوى العلامات التجارية

واصل بنك بوبيان تعزيز مكانته بين أقوى العلامات التجارية المصرفية في العالم، محافظاً على المركز الثالث كأقوى علامة مصرفية في الكويت، وضمن قائمة أكبر 25 مصرفاً عربياً، بحسب تصنيف مؤسسة «برانند فاينانس» العالمية.

وما يلفت النظر هذا العام هو تقدم بوبيان 20 مركزاً في القائمة مقارنة بالعام الماضي، ليُعد بذلك ضمن أسرع العلامات المصرفية نمواً على مستوى العالم. ويعكس هذا الإنجاز ثقة العملاء ومتانة الاستراتيجية واستثماره العميق في الابتكار والتجربة الرقمية.

جوائز تواكب الطموحات

في مشهد جديد للتميز والريادة، كان حصاد الجوائز حاضراً بقوة، حيث تُوج بنك بوبيان بخمس جوائز من مجلة يورو مني العالمية ضمن جوائز التميز المصرفي لعام 2025، أبرزها: أفضل بنك إسلامي في الخدمات المصرفية الرقمية - الكويت، أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية لقطاع الأعمال - الكويت، أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية - الكويت، أفضل مؤسسة إسلامية لتمويل المشاريع - الكويت، إلى جانب جائزة أفضل صفقة تمويل مشاريع في الإمارات العربية

المشاركات الدولية تثري الصناعة المصرفية بأفكار مبتكرة وخبرات عملية تحدث فارقا حقيقيا

إطلاق أول نموذج لتحليل آراء ومشاعر العملاء باللهجة المحلية

«بريميوم» هو شراكة استثنائية ترتقي بتجربة العملاء المميزين

الذكاء الاصطناعي.

وخلال مشاركته، سلط الضوء على بنك Nomo، الذراع الرقمي لبنك لندن والشرق الأوسط التابع لمجموعة بوبيان، الذي تم إطلاقه من لندن منذ 4 سنوات، كمثال ناجح على نموذج «البنك الرقمي العالمي»، الموجه خصيصًا لعملاء دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أثبت نجاحه من خلال فهم دقيق لاحتياجاتهم المالية والاستثمارية.

تعكس هذه المشاركات حرص بنك بوبيان على رسم مستقبل الصناعة المصرفية عبر المساهمة بأفكار وتجارب وخبرة حقيقية تصنع الفارق وتفتح آفاقًا جديدة على مستوى الأسواق العالمية.

من التحول الرقمي إلى الذكاء الاصطناعي

في سياق تطوره المستمر نحو المستقبل، لم يكتف بنك بوبيان بريادته في مجال التحول الرقمي، لكن خطى نحو مرحلة أكثر تقدماً وعمقا، تتمثل في تبني الذكاء الاصطناعي كركيزة لفهم سلوك العملاء والتنبؤ باحتياجاتهم.

وخلال شهر مايو، أعلن البنك عن إطلاق برنامج AI-Driven Transformation، والذي يمثل انتقالاً نوعياً من الرقمية التشغيلية إلى عصر الذكاء الاصطناعي، القائم على الفهم والتحليل واتخاذ القرار الذكي.

وقد عزز هذا التوجه بتوقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة مايكروسوفت العالمية، أحد أبرز رواد التكنولوجيا في العالم، بهدف تطوير منصة مصرفية متكاملة تعتمد على أحدث تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتنفذ حصرياً ضمن نموذج أعمال بنك بوبيان.

ولم يتوقف الابتكار عند هذا الحد، بل بادر بوبيان بإطلاق أول نموذج ذكاء اصطناعي باللهجة الكويتية، ليكون أول بنك في الكويت يُوظف هذا النوع من التقنيات المتقدمة ضمن عملياته التشغيلية. ويقوم هذا النموذج بتحليل المكالمات الواردة إلى مركز الاتصال، وتحويلها إلى نصوص تُحلل بدقة لفهم المشاعر والآراء، باستخدام بنية تحتية متطورة تُراعي أعلى معايير الأمان والخصوصية.

هذا التطور يُجسد رؤية بوبيان نحو التحول إلى بنك يفهم عملاءه بعمق، ويتفاعل معهم بذكاء، ولا يكتفي بالاستجابة، بل يتنبأ بالاحتياجات قبل أن يتم التعبير عنها. إنها رؤية تضع الإنسان في قلب التقنية، وتُعيد صياغة العلاقة بين العميل والبنك على أسس أكثر تخصيصاً وإنسانية.

بوبيان... الشريك الأقرب في كل تجربة

في بنك بوبيان، لم يكن النجاح يوماً مرهوناً بالمنتجات أو الخدمات فقط، بل في حجم التأثير الحقيقي والاقتراب الفعلي سواء من عملائه أو من مختلف الشرائح ومن اهتماماتهم، وتفصيل يومهم، وطموحاتهم التي تتطور باستمرار.

وقد جاء شهر مايو ليعكس هذا التوجه بوضوح، عبر سلسلة من الفعاليات المجتمعية التي جسدت دور البنك كشريك فعلي في حياة عملائه والمجتمع بمختلف شرائحه، حيث تحول التفاعل من مجرد علاقة مصرفية إلى تجربة تواصل وتفاعل متكاملة.

فقد كانت البداية مع إطلاق النسخة الثانية من بطولة

بوبيان Boubyan



المميزة، إذ احتفل البنك بمرور ثلاث سنوات على إطلاق خدمته المصرفية المتميزة «بريميوم»، التي باتت تمثل اليوم علامة فارقة في تجربة شريحة العملاء المميزين. لم يكن الاحتفال بمرور السنوات وحسب، بل كان مناسبة لتجديد الالتزام بتقديم تجربة مصرفية تتسم بالخصوصية والرقى والدقة.

«بريميوم» لم تعد مجرد منتج، بل تحولت إلى منصة مصرفية ذكية تتطور مع عملاء البنك وتواكب أسلوب حياتهم، لتشكل بذلك أحد أركان استراتيجية بوبيان نحو التميز في تجربة العملاء، من خلال بناء علاقات تقوم على الفهم والثقة والولاء.

ريادة تُبنى كل يوم

لقد مثل شهر مايو من هذا العام صورة مصغرة لما يؤمن به بوبيان، بأن التميز لا يُصنع صدفة، بل هو ثمرة تخطيط واضح ورؤية استباقية وفريق يعمل بروح واحدة. في كل مرحلة جديدة، يضع بنك بوبيان بصمته الخاصة، مواصلاً مسيرته كمؤسسة رائدة ترى في التغيير فرصة، وفي كل تجربة خطوة تُحدث فرقاً نحو مستقبل يقوده التميز وثقلهم الثقة.

«بوبيان سين جيم»، أكبر بطولة من نوعها في الكويت من حيث عدد المشاركين الذي تجاوز 1,500 متسابق من مختلف الفئات العمرية، إلى جانب جوائز قيمة تخطت 6,500 دك.

وقد شهدت البطولة أسبوعاً كاملاً من التفاعل والمنافسة بين مختلف الفئات المشاركة، مع إضافة فئة جديدة مخصصة للعائلات، في تأكيد واضح على أن العلاقة مع المجتمع لدى بوبيان ليست مقتصرة بفئة دون أخرى، بل هي علاقة شاملة ومتعددة الأوجه.

وبأسلوب مختلف، واصل بوبيان حضوره المجتمعي عبر فعالية Boubyan Pop-Up بالتعاون مع تطبيق V-Thru، والتي أقيمت في منطقة بنيدر بأسلوب ترفيهي غير تقليدي، حيث يخوض المشاركون في ثلاث ألعاب مبتدئية، ضمن تجربة تفاعلية استوحيت فكرتها من نمط الـ «Drive-thru gaming»، وحصل المشاركون على هدايا من بوبيان، إلى جانب مشروبات ووجبات خفيفة من مشاريع شبابية محلية مُشاركة في الفعالية، مما جعلها تجربة ممتعة جمعت بين الابتكار، ودعم الشباب، وروح الترفيه.

ولم يكن شهر مايو خالياً من الاحتفالات والمناسبات

9 مزايا نوعية للاستمتاع بالإجازة الصيفية والتوفير في تكاليف السفر

برنامج «نقاط الخليج» يحسن تجربة السفر والتسوق ويعزز ثقافة الادخار

البرنامج يمكن العملاء من استخدام النقاط في حجز الفنادق والطيران وتأجير السيارات وتحويلها للأهل والأصدقاء كهدية

7- الحصول على نقاط جديدة : مع كل عملية شراء أو حجز يحصل العميل على نقاط جديدة

8- تحويل النقاط كهدية: يمكن للعملاء تحويل بعض أو جميع نقاطهم إلى عملاء آخرين كهدية، مما يُعزز من روح المشاركة. 9 - مرونة في الدفع: في حال عدم كفاية النقاط لإجراء حجز، يُمكن دفع الرصيد المتبقي باستخدام البطاقة الائتمانية، مع الاستمرار في كسب النقاط.

ويأتي برنامج نقاط الخليج ضمن حزمة واسعة من الخدمات والمنتجات التي تلبي متطلبات العملاء وتتجاوز طموحاتهم، حيث يحرص البنك كعادته على التواصل المستمر مع العملاء واستطلاع آراءهم في الخدمات والمنتجات التي يوفرها، ومن ثم يقوم بطرح المنتج او الخدمة بالشكل الذي يرضي جميع العملاء.

وانطلاقاً من جهود البنك المستمرة لتعزيز ثقافة الادخار في المجتمع، يواصل البنك تشجيع العملاء على استخدام بطاقات الائتمان كبديل لبطاقات السحب، الأمر الذي يمكنهم من الاستفادة من النقاط المجمعة على المشتريات اليومية، ويعزز قدرتهم على الادخار بشكل مبتكر وعملي.



وتتمثل مزايا برنامج نقاط الخليج فيما يلي:

- 1-تسجيل تلقائي: يتم تسجيل جميع حاملي بطاقات بنك الخليج الائتمانية تلقائياً في البرنامج، دون الحاجة لإجراءات إضافية.
- 2-استبدال النقاط بالكاش: يمكن للعملاء تحويل نقاطهم إلى رصيد نقدي يُضاف مباشرة إلى بطاقتهم الائتمانية.
- 3-حجز تذاكر السفر والفنادق: استخدم النقاط لحجز تذاكر الطيران والفنادق حول العالم، مع إمكانية كسب أميال المسافر الدائم.
- 4- لا توجد تواريخ محجوبة: احجز الرحلات بالنقاط على أي شركة طيران، في أي وقت من السنة، دون قيود.
- 5- استئجار السيارات: يمكن العميل من استخدام النقاط عند استئجار السيارات عالمياً باستخدام بطاقتك الائتمانية.
- 6 - مرونة استبدال النقاط: من خلال استخدام النقاط في التسوق عبر المتجر الإلكتروني الأول من نوعه مصرفياً أو شراء القسائم الإلكترونية والحصول على الرموز الترويجية

بالتعاون مع وزارة الداخلية والعاصمة مول

«وربة» ينظم حملة توعوية بقانون المرور الجديد

العقارية يمثل نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في خدمة المجتمع، مشيراً إلى أن البنك سيواصل دعم مثل هذه المبادرات التي تعود بالنفع على الوطن والمواطن.

وقال المطيري: «إن مشاركتنا في هذه الحملة التوعوية تنطلق من إيماننا الراسخ بأن الغد الأفضل يُبنى اليوم، من خلال الوعي والمسؤولية المجتمعية. ومن هذا المنطلق، يحرص بنك وربة على أن يكون شريكاً فاعلاً في دعم المبادرات الوطنية التي تعزز ثقافة الالتزام والسلامة، انسجاماً مع رؤيتنا وشعارنا «لنملك الغد».

يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، ما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع. ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.



وسلامة الجميع. وأشرف ضباط وزارة الداخلية على شرح كافة التعديلات التي تم إدخالها على القانون، وتقديم المعلومات بشكل مبسط وفعال للزوار من مختلف الأعمار، بما يساهم في إيصال الرسالة بشكل مباشر وعملي. وأكد المطيري أن هذا التعاون الثلاثي بين البنك ووزارة الداخلية وشركة الصالحية

وبهذه المناسبة، أكد مدير قطاع العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في بنك وربة، أيمن سالم المطيري أن هذه المبادرة تأتي في إطار دوره الاجتماعي الهادف إلى تعزيز الثقافة القانونية المرورية والحد من الحوادث، من خلال دعم المبادرات الحكومية والمشاركة في نشر الوعي المجتمعي. كما تهدف الحملة إلى تسليط الضوء على أهمية الالتزام بالقوانين المرورية الجديدة لضمان

في إطار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية وسعيه المستمر لتعزيز التوعية المجتمعية، أعلن بنك وربة عن تنظيم حملة توعوية تفاعلية في العاصمة مول بالتعاون مع وزارة الداخلية، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الجمهور حول التعديلات الجديدة على قانون المرور في الكويت، وذلك بحضور ضباط متخصصين من وزارة الداخلية. وتُعد هذه الحملة الأولى من نوعها التي يقوم بها بنك في الكويت بشكل تفاعلي ومباشر مع الجمهور فيما يخص قانون المرور، حيث تم تخصيص مساحة داخل المجمع بالتعاون مع شركة الصالحية العقارية، التي قدّمت هذه المساحة دعماً منها لهذا الحدث التوعوي.

وتضمن الحدث تفاعلاً مباشراً مع الزوار من خلال شاشة ذكية وركن خاص ببنك وربة، حيث يتم طرح أسئلة توعوية عن التغييرات التي طرأت على قانون المرور الجديد، وضعتها وزارة الداخلية، ويتم منح أكثر من 200 هدية مقدّمة من بنك وربة للمشاركين الذين يجيبون بشكل صحيح على الأسئلة.

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2025

هل تؤيد فصل بورصة الكويت عن الإجازات والعطل الرسمية للدولة وتقليصها 50% أو أكثر؟

السؤال

هل تؤيد فصل بورصة الكويت عن الارتباط بالعطل والإجازات الرسمية للدولة، وتقليص فترات التوقف والعطل بنسبة 50% لتجنب تجميد السوق وإغلاقه لفترات طويلة؟

نعم ☐لا ☐

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة. ونطرح في استبيان يونيو 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «طول فترات العطل والإجازات الرسمية». ففي ظل التطور التكنولوجي والتقني والتداول عن بعد، وارتفاع مستوى قطاع الوساطة تقنياً وفنياً، أصبح بالإمكان التداول من أي مكان في العالم، وذلك من باب مواكبة الأسواق والنظم العالمية، ولتعزيز تنافسية البورصة وتعظيم جاذبيتها للسيولة لا سيما المؤسسية والأجنبية.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



ترامب يعلن تفاصيل اتفاق أمريكي - صيني

55 % ضرائب مقابل 10 % للصين



استيراد المعادن النادرة من الصين وفتح الجامعات للطلاب

قد تمنع الصفقة الأمريكية الصينية اتفاق جنيف من الانهيار بسبب ضوابط التصدير المتضاربة، لكنها لا تُسهم كثيراً في حل الخلافات العميقة بشأن الرسوم الجمركية الأحادية التي فرضها ترامب وشكاوى الولايات المتحدة القديمة بشأن النموذج الاقتصادي الصيني الذي تقوده الدولة، ويعتمد على التصدير.

قال جوش ليبسكي، المدير الأول لمركز جيو إيكونوميكس التابع للمجلس الأطلسي في واشنطن، إن الجانبين غادرا جنيف برؤى مختلفة جوهرياً بشأن شروط تلك الاتفاقية، وكان عليهما تحديد الإجراءات المطلوبة بشكل أكثر دقة. وأضاف ليبسكي: «لقد عادوا إلى نقطة البداية، لكن هذا أفضل بكثير من نقطة الصفر».

ولم يتضح من تعليقات ترامب موقف الجانبين فيما يتعلق بالجدول الزمني لاتفاق أكثر شمولاً تم التوصل إليه الشهر الماضي في جنيف.

هناك، حدد الجانبان العاشر من أغسطس موعداً نهائياً للتفاوض على اتفاق أكثر شمولاً لتخفيف التوترات التجارية، وإلا سترتفع معدلات الرسوم الجمركية من نحو 30 % إلى 145 % على الجانب الأمريكي، ومن 10 % إلى 125 % على الجانب الصيني.

بتسهيل تدفق الفنتانيل الأفيوني إلى الولايات المتحدة، وأخيراً الرسوم الجمركية السابقة البالغة 25 % على الواردات من الصين، والتي فُرضت خلال فترة ترامب الأولى في البيت الأبيض.

وبالنسبة لأميركا سيُفرض على وارداتها 10 % من الصين، كما ستوفر لواشنطن مسبقاً جميع المغناطيسات، وأي معادن أرضية نادرة ضرورية.

وقد نشر الرئيس الأمريكي لاحقاً «سأعمل أنا والرئيس شي جين بينغ معاً بشكل وثيق لفتح الصين أمام التجارة الأمريكية، سيكون هذا مكسباً كبيراً لكلا البلدين!»، العودة إلى نقطة البداية

أثارت سياسات ترامب المتغيرة للرسوم الجمركية اضطراباً في الأسواق العالمية، وأثارت ازدحاماً وارتباكاً في الموانئ الرئيسية، وكلفت الشركات عشرات المليارات من الدولارات من خسائر المبيعات وارتفاع التكاليف.

وعليه، خفض البنك الدولي يوم الثلاثاء توقعاته للنمو العالمي لعام 2025 بنسبة أربعة أعشار نقطة مئوية إلى 2.3 %، قائلًا إن الرسوم الجمركية المرتفعة وحالة عدم اليقين المتزايدة تُشكّلان «عقبة كبيرة» أمام جميع الاقتصادات تقريباً.

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في منشور على منصة «تروث سوشال» الأربعاء، عن إبرام اتفاق جديد مع الصين عقب محادثات تجارية استمرت يومين في العاصمة البريطانية لندن، مشيراً إلى أن تنفيذ الاتفاق لا يزال مرهوناً بموافقته وموافقة شي.

وأوضح ترامب أن الصين ستقوم بتوريد المغناطيسات والمعادن الأرضية النادرة للولايات المتحدة، في حين ستزود واشنطن بكين بما تم الاتفاق عليه في الجوانب الأخرى، بما في ذلك التفاهات المتعلقة بالطلاب الصينيين الذين يدرسون في الكليات والجامعات الأمريكية.

تفاصيل الاتفاق التجاري أشار ترامب إلى أن الاتفاق يتضمن فرض تعريفات جمركية بنسبة 55 % لصالح الولايات المتحدة مقابل 10 % للصين، واصفاً العلاقة الحالية بين البلدين بأنها «ممتازة».

النسبة المفروضة على بكين تُمثل مجموع الرسوم الجمركية «المتبادلة» الأساسية البالغة 10 % التي فرضها ترامب على السلع المستوردة من جميع شركاء الولايات المتحدة التجاريين تقريباً، ونسبة 20 % على جميع الواردات الصينية بسبب الإجراءات العقابية التي فرضها ترامب على الصين والمكسيك وكندا، والمرتبطة باتهامه الدول الثلاث

المركزي الأوروبي: حل الحرب التجارية يتطلب تنازلات من الجميع

لتهميش الإنتاج في أماكن أخرى.

لكن لاجارد قالت إن الصين ليست وحدها في استخدام الدعم، بل إن دولاً أخرى، وخاصة في الأسواق الناشئة، تلجأ إلى مثل هذه المخططات.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة الولايات المتحدة في الطلب العالمي في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس جزئياً الإنفاق المفرط في القطاع العام، مما ساهم في اختلال التوازن، كما قالت لاجارد.

وأضافت أن الحل في هذا الصراع يكمن في احترام القواعد العالمية بشكل أكبر وإبرام اتفاقيات ثنائية أو إقليمية متجذرة في المنافع المتبادلة.

إما إلى فائض العرض أو فائض الطلب، وإلا فإن الحواجز التجارية والانتقام المحتمل لها سوف يؤدي إلى تآكل الرخاء العالمي.

قالت لاغارد في بنك الشعب الصيني: «شهدنا ارتفاعاً حاداً في استخدام السياسات الصناعية الهادفة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية. منذ عام ٢٠١٤، تضاعفت التدخلات المتعلقة بالدعم، والتي تُشوّه التجارة العالمية، بأكثر من ثلاثة أضعاف عالمياً».

لقد اعتمدت الصين على الدعم على نطاق واسع لعقود من الزمن، وخاصة في حالة الإنتاج الموجه للتصدير، ويرى المنتقدون أن هذا يمنح شركاتها ميزة غير عادلة تستخدم

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد أمس الأربعاء إن سياسات التجارة القسرية تفشل في حل الاختلالات المالية وإن خطر الضرر الاقتصادي المتبادل كبير للغاية لدرجة أن جميع الأطراف بحاجة إلى دراسة تعديلات السياسات لحل التوترات.

وأثارت الولايات المتحدة اضطرابات اقتصادية عالمية في أبريل عندما كشفت عن مجموعة من التعريفات الجمركية على معظم الدول، وتعطلت تدفقات التجارة بينما كانت الحكومات تتفاوض مع إدارة ترامب.

وقالت لاجارد، خلال زيارة نادرة لبكين، إن كل الدول بحاجة إلى تحمل المسؤولية ويجب عليها تعديل السياسات التي أدت

البنك الدولي يُبقي توقعات نمو اقتصاد الإمارات 2025 عند 4.6 %

3.7 % في 2026. وبحسب التقرير، توقع البنك أن يرتفع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.2 %، عام 2025، و4.5 % في عام 2026، و4.8 % في عام 2027. ومن المتوقع أن يؤدي الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط التي أقرتها «أوبك+» بدءاً من إبريل 2025، إلى ارتفاع إنتاج النفط، على الرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، في ظل ضعف الطلب العالمي. كما توقع أيضاً أن يستمر النمو في التعزيز، بفضل توسع النشاط غير النفطي، لا سيما في قطاعات التصنيع والبناء والخدمات، في العديد من الاقتصادات، بما في ذلك البحرين والكويت وعمان ودولة الإمارات. وفي السعودية، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 2.8 % هذا العام، ما يعكس توسعاً تدريجياً في إنتاج النفط. ومع ذلك، تم تخفيض توقعات عام 2025 بمقدار 0.6 نقطة مئوية، عن توقعات يناير، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار النفط المتوقعة والإيرادات المالية، التي تؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير، بالإضافة إلى تزايد حالة عدم اليقين التي تحد من الاستثمار.

أبقى البنك الدولي في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية - يونيو 2025، على توقعاته لنمو اقتصاد الإمارات عند 4.6 % في 2025، وهو الأعلى خليجياً، يرتفع إلى 4.9 % في 2026. وتوقع في تقرير، حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعنوان: «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، في إبريل، على هامش اجتماعات الربيع في واشنطن، نمو اقتصاد الإمارات 4.6 % في 2025، وهو الأعلى خليجياً، ويرتفع إلى 4.9 % في 2026، وفقاً لموقع «الخليج». وأبقى البنك على توقعاته لنمو اقتصاد السعودية، عند 2.8 % في 2025، يرتفع إلى 4.5 % في 2026، كما أبقى توقعاته لنمو اقتصاد الكويت عند 2.2 % في 2025، على أن يرتفع إلى 2.7 % في 2026، ولنمو اقتصاد البحرين 3.5 % في 2025، ليتراجع إلى 3 % في 2026. كما أبقى على توقعاته لنمو اقتصاد قطر عند 2.4 % في 2025، يرتفع إلى 5.4 % في 2026. كذلك أبقى على توقعاته لنمو اقتصاد سلطنة عُمان عند 3 % في 2025، يرتفع إلى

وزيرة المالية البريطانية تعلن خطة إنفاق عام بأكثر من تريليوني جنيه إسترليني

برنامجاً بقيمة 39 مليار جنيه إسترليني يمتد على مدار العقد المقبل لدعم بناء وتوفير المساكن. زيادة كبيرة في مخصصات الإنفاق العام أوضحت ريفز أن قواعدا المالية الجديدة تسمح بتخصيص 190 مليار جنيه إسترليني إضافية (نحو 256.3 مليار دولار) للإنفاق اليومي على الخدمات العامة خلال فترة مراجعة الإنفاق، مقارنة بخطة الحكومة السابقة. استثمار ضخم في التكنولوجيا الصحية أعلنت ريفز عن زيادة بنسبة 50 % في ميزانية التكنولوجيا المخصصة لدعم قطاع الصحة، مع استثمار قدره 10 مليارات جنيه إسترليني في تطوير النظام الرقمي للرعاية الصحية، يشمل تطبيقات رقمية لتسهيل المعاملات الطبية وتحسين كفاءة الخدمات.

أعلنت وزيرة المالية البريطانية رايتشل ريفز أن ميزانيات الدوائر الحكومية سترتفع بنسبة 2.3 % سنوياً، ضمن خطة واسعة لتوزيع أكثر من تريليوني جنيه إسترليني (ما يعادل 2.7 تريليون دولار) من الإنفاق العام. وأضافت أن قيادة أمن الحدود ستحصل على تمويل إضافي يصل إلى 280 مليون جنيه إسترليني سنوياً بحلول نهاية فترة مراجعة الإنفاق، بهدف دعم جهود ضبط الحدود وتعزيز الأمان. إنهاء استخدام الفنادق لطالبي اللجوء تعهدت الوزارة بأن الحكومة ستُنهى بشكل كامل استخدام الفنادق لإيواء طالبي اللجوء الذين ينتظرون البت في طلباتهم، وذلك قبل نهاية فترة هذا البرلمان. كشفت ريفز أمام البرلمان عن أضخم حزمة دعم لقطاع الإسكان خلال أكثر من نصف قرن، وتشمل

350 مليار درهم مساهمة الذكاء الاصطناعي في اقتصاد الإمارات بحلول 2030

ذلك زيادة بنسبة 14 % في شهادات الأمن السيبراني؛ ما يعكس الطلب المتنامي على المؤهلات المرتبطة بسوق العمل. واستناداً إلى بيانات مجتمع «كورسيرا» العالمي الذي يضم أكثر من 170 مليون متعلم في أكثر من 100 دولة، رصد التقرير مكامن القوة والفجوات في المهارات، وسلوك المتعلمين، مؤكداً الأداء القوي لدولة الإمارات، وسعيها الاستراتيجي نحو بناء اقتصاد معرفي يرتكز على كفاءات وطنية متخصصة في التقنيات المتقدمة. من جهته، قال قيس الزريبي، المدير العام لمنصة «كورسيرا» في الشرق الأوسط وإفريقيا: تشهد دولة الإمارات نمواً متسارعاً في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب توسع مستمر في البنية التحتية للتعليم؛ ما يعزز جاهزية القوى العاملة ويدعم الابتكار إقليمياً. ويعكس أدائها المتقدم في مؤشر نضج الذكاء الاصطناعي قدرتها على سد فجوات المهارات وبناء كوادر مؤهلة للمستقبل.

وأضاف الزريبي أن الإمارات تقدم نموذجاً يُحتذى به في كيفية توظيف التعليم لبناء اقتصاد رقمي أكثر شمولاً وتنافسية، في ظل تصاعد دور التحول الرقمي في إعادة تشكيل مختلف القطاعات. واختتم التقرير بالإشارة إلى أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربياً والـ 38 عالمياً في إتقان المهارات في مجالات الأعمال والتكنولوجيا وعلم البيانات، حيث سجلت نسب إتقان بلغت 85 % في مهارات الأعمال، و52 % في التكنولوجيا، و59 % في علم البيانات. كما أشار إلى أن 41 % من المتعلمين في الدولة يستخدمون الأجهزة المحمولة للوصول إلى المحتوى التعليمي؛ ما يعكس تحولاً واضحاً نحو نماذج التعليم المرن والمعزز رقمياً.



الاصطناعي كمادة إلزامية في المناهج الدراسية للمدارس الحكومية. وتندرج هذه الجهود ضمن إطار استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، التي تهدف إلى جعل الدولة واحدة من أهم وجهات الذكاء الاصطناعي عالمياً بحلول عام 2031. كما تسهم هذه المبادرات في تحقيق الهدف الوطني برفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى أكثر من 20 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحلول عام 2031، ضمن رؤية «نحن الإمارات 2031» الهادفة إلى تحقيق الريادة الرقمية والاقتصادية. وفي السياق ذاته، أشار التقرير إلى أن 13 % من القوى العاملة في الإمارات تتعلم عبر منصة «كورسيرا»؛ ما يعكس ريادة الدولة إقليمياً في تطوير المهارات الرقمية. كما ارتفعت نسبة المسجلين في الشهادات المهنية عبر المنصة بنسبة 41 %؛ بما في

كما تصدرت الإمارات عربياً «مؤشر نضج الذكاء الاصطناعي» الجديد الذي أضيف إلى التقرير هذا العام، ويقيس مدى جاهزية الدول لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالاعتماد على بيانات متعلمي «كورسيرا» إلى جانب مؤشرات خارجية من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وبموجب المؤشر، احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والـ 32 عالمياً من بين 109 دول؛ مما يبرز بنيتها التحتية القوية في مجالات البحث والتطوير والتطبيق العملي للذكاء الاصطناعي. ويؤكد التقرير أن دولة الإمارات تمضي بخطى متسارعة نحو ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للذكاء الاصطناعي، من خلال سلسلة من المبادرات الرائدة، من أبرزها مشروع إنشاء مجمع للذكاء الاصطناعي بسعة 5 غيغابات، إلى جانب إدراج الذكاء

توقعت تقارير، أن تصل مساهمة الذكاء الاصطناعي في اقتصاد دولة الإمارات إلى نحو 96 مليار دولار (أكثر من 350 مليار درهم) بحلول عام 2030؛ أي ما يعادل نحو 14 % من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لتقارير مؤسسات عالمية، آخرها لشركة «ديل» التكنولوجية، ومجموعة «برايس ووترهاوس كوبرز»، من المتوقع أن يصل حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدولة إلى 52.23 مليار دولار (191.68 مليار درهم). وتشير التوقعات إلى زيادة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإمارات إلى 7 مليارات دولار بحلول عام 2026. وأعلنت شركة «كيرنو» أنها ستستثمر 100 مليون درهم لإنشاء أول مصنع في المنطقة لخوادم الذكاء الاصطناعي والمؤسسات عالية الأداء في دبي، فيما يُخصص صندوق محمد بن راشد للابتكار ملياري درهم لدعم المبتكرين المحليين. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، كشفت منصة «كورسيرا» العالمية للتعليم الإلكتروني، عن تسجيل دولة الإمارات أعلى معدل نمو سنوي في عدد المسجلين بدورات الذكاء الاصطناعي التوليدي، بنسبة بلغت 344 %، متفوقة بذلك على المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا 128 %، وكذلك المتوسط العالمي 195 %.

وبحسب النسخة السابعة من تقرير المهارات العالمية لعام 2025 الصادر عن المنصة، فإن 87 % من أصحاب العمل في الإمارات يضعون على رأس أولوياتهم تعزيز معارف موظفيهم في مجالات التكنولوجيا؛ لا سيما الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛ ما يعكس تنامي الطلب على الكفاءات القادرة على مواكبة التحول الرقمي ومتطلبات المستقبل.



الاتحاد الأوروبي يرجع تمديد مفاوضات التجارة مع أمريكا

وأشارت المصادر إلى أن الولايات المتحدة يُتوقع أن ترد على الجولة الأخيرة من المفاوضات خلال الأيام القليلة المقبلة، وتحدد الخطوة التالية في المسار التفاوضي. ويأتي هذا وسط جهود مكثفة لتفادي أزمة تجارية محتملة، إذ من المقرر أن تفرض واشنطن رسومًا جمركية بنسبة 50 % على معظم صادرات الاتحاد الأوروبي إذا لم يتم التوصل لاتفاق بحلول الموعد المحدد، وهو ما قد يقود إلى ردود أوروبية انتقامية تهدد استقرار العلاقات التجارية بين الطرفين.

يتوقع الاتحاد الأوروبي أن تمتد مفاوضات التجارة الجارية مع الولايات المتحدة إلى ما بعد الموعد النهائي الذي حدده دونالد ترامب في التاسع من يوليو، رغم تسارع وتيرة المحادثات خلال الأسبوع الماضي. ونقلت وكالة «بلومبرج» عن مصادر مطلعة أن التوصل إلى اتفاق مبدئي يحدد المبادئ الأساسية بحلول التاسع من يوليو يُعد السيناريو الأفضل، ما يتيح المجال أمام الجانبين لمواصلة النقاشات حول التفاصيل الدقيقة للاتفاق.



تضخم مايو في الولايات المتحدة يتماشى مع التوقعات

أظهرت بيانات رسمية تسارع التضخم الرئيسي في الولايات المتحدة خلال شهر مايو ليلبلغ 2.4 % على أساس سنوي، في تطور جاء متوافقًا مع توقعات الأسواق.

في المقابل، ارتفع التضخم الأساسي - الذي يستثني أسعار الطاقة والغذاء نظرًا لتقلباتها - بنسبة 2.8 % على أساس سنوي، متفوقا على التوقعات، في إشارة إلى تحسن نسبي في الضغوط السعيرية الأساسية داخل الاقتصاد الأمريكي.

توقعات بتأجيل رفع أسعار الفائدة اليابانية للعام المقبل

فمن المرجح أن ينتعش النشاط الاقتصادي العالمي.“ تابع ”من المرجح الآن تأخير توقيت رفع أسعار الفائدة مقارنة بالتوقعات السابقة، ولكن من المتوقع أن ينفذ بنك اليابان زيادة إضافية في أسعار الفائدة في الربع الأول من عام 2026.“

ولم يتوقع أي من الخبراء الاقتصاديين الستين الذين شاركوا في الاستطلاع الذي أجري في الفترة من 2 إلى 10 يونيو أن يرفع بنك اليابان أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل للسياسة النقدية في 16 و17 يونيو. وعلى وجه التحديد، توقع 52 % من خبراء الاقتصاد، 30 من 58، أن تظل تكاليف الاقتراض عند 0.50 % في نهاية العام، وهو عكس استطلاع للرأي في مايو/أيار عندما توقع 52 % أن تبقى أسعار الفائدة عند 0.75 % بحلول نهاية عام 2025.

وتشير أسعار الفائدة الآجلة إلى احتمال زيادة بنحو 17 نقطة أساس فقط من تشديد السياسة النقدية من جانب بنك اليابان بحلول نهاية العام. وأظهر الاستطلاع أن أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين، 40 من 51، يتوقعون الآن زيادة واحدة على الأقل بمقدار 25 نقطة أساس بحلول نهاية مارس.

من بين 35 اقتصاديا حددوا شهرا لرفع أسعار الفائدة من قبل بنك اليابان، كان يناير 2025 هو الخيار الأول بنسبة 37 %، يليه أكتوبر من هذا العام بنسبة 23 %، ثم مارس 2025 بنسبة 9 %.

قال أغلبية طفيفة من خبراء الاقتصاد في استطلاع أجرته رويترز إن بنك اليابان سيتخلى عن زيادة أخرى في أسعار الفائدة هذا العام بسبب حالة عدم اليقين بشأن سياسة التعريفات الجمركية الأمريكية ويتوقعون زيادة أخرى قدرها 25 نقطة أساس في أوائل عام 2026.

وقال أغلبية أيضا إن البنك المركزي الياباني سوف يبطئ وتيرة تقليص مشترياته من السندات الحكومية بدءا من السنة المالية المقبلة، في حين يتوقع ثلاثة من كل أربعة شملهم الاستطلاع أن تخفض الحكومة إصدار السندات طويلة الأجل للغاية.

تعكس النتائج الأخيرة مخاوف صناع القرار في وقت تهدد فيه سياسات التعريفات الجمركية غير المنتظمة التي ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التوقعات الاقتصادية، ومع تزايد قلق المستثمرين بشأن المالية العامة لليابان.

لا يزال بنك اليابان يسعى إلى تشديد الظروف النقدية، على النقيض من نظرائه الذين يميلون إلى خفض أسعار الفائدة، حيث أكد محافظ البنك كازو أويدا على استعداد البنك المركزي لمواصلة رفع أسعار الفائدة إذا اقترب التضخم الأساسي من هدفه البالغ 2%.

وقال تاكومي تسونودا، كبير الاقتصاديين في معهد شينكين لأبحاث البنك المركزي: «إذا تقدمت المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة ودول أخرى،



طلبات الرهن العقاري في أمريكا تقفز 12.5 % رغم استمرار الضبابية الاقتصادية

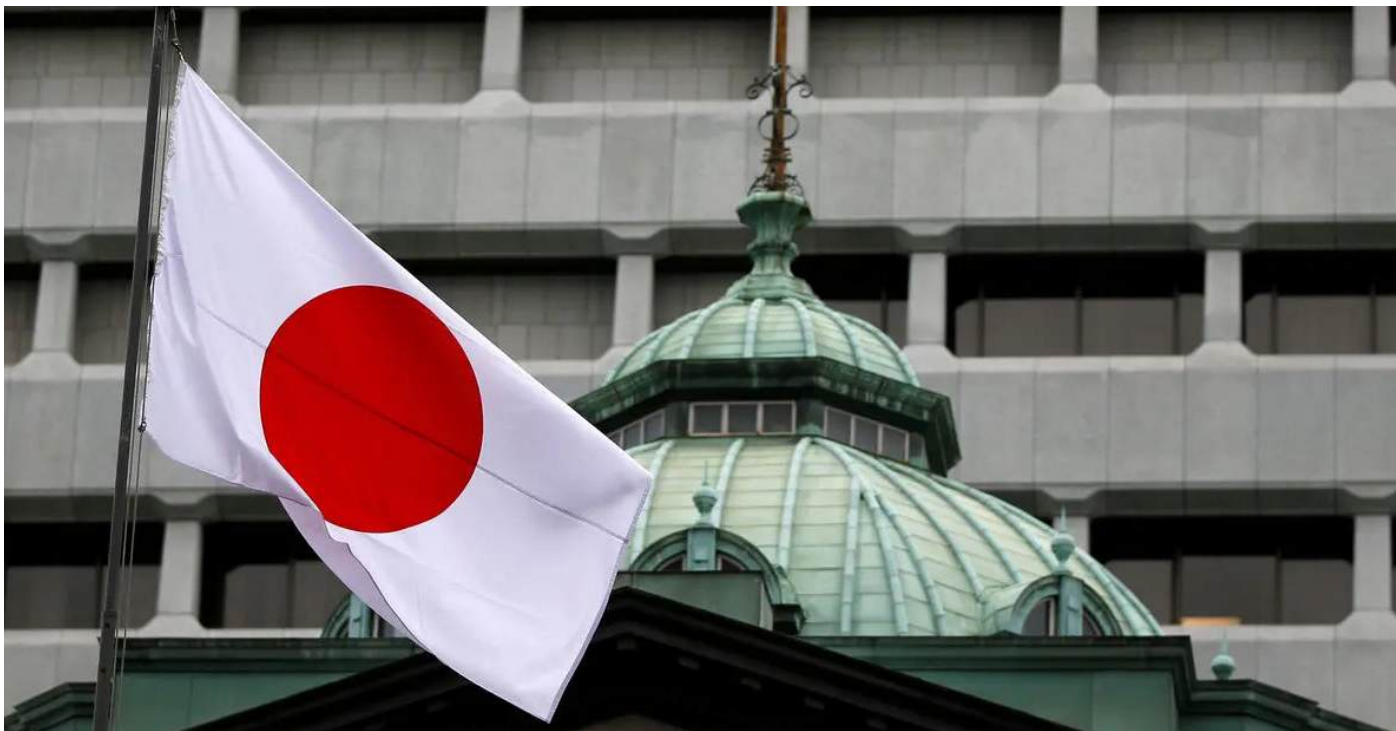
سجلت طلبات الرهن العقاري في الولايات المتحدة ارتفاعًا ملحوظًا خلال الأسبوع الماضي، على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين التي تحيط بأداء الاقتصاد الأكبر في العالم، ومع تسجيل ارتفاع طفيف في أسعار الفائدة.

ووفقًا لما أعلنته جمعية مصرفي الرهن العقاري الأربعاء، ارتفع حجم الطلبات بنسبة 12.5 % على أساس معدل موسميًا خلال الأيام السبعة المنتهية في السادس من يونيو.

كما أظهرت البيانات زيادة في طلبات إعادة التمويل بنسبة 16 % مقارنة بالأسبوع السابق، في حين بلغت الزيادة على أساس سنوي 28 %، في إشارة إلى تحرك المستهلكين للاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة.

وارتفع متوسط سعر الفائدة الثابتة للقروض العقارية لأجل 30 عامًا بشكل طفيف إلى 6.93 % مقابل 6.92 % في الأسبوع الذي سبقه.

وقال جويل كان، نائب رئيس جمعية مصرفي الرهن العقاري، في البيان إن مشتري المنازل، رغم حالة الغموض المستمرة، يسعون للاستفادة من تراجع المعروض العقاري في بعض الأسواق.





اليابان تحذر من تأثير الرسوم الأمريكية على الأرباح والنمو في يونيو 2025

أرباح الشركات تتعافى لكن الغموض مستمر

أشار التقرير إلى أن أرباح الشركات بدأت بالتعافي بحسب بيانات الربع الأول، لكنه أضاف إشارة جديدة إلى المخاطر الناجمة عن اضطرابات التجارة. وقال مسؤول في المكتب خلال مؤتمر صحفي «بعض الشركات امتنعت عن تقديم توقعاتها المالية بسبب الغموض حول الرسوم الأمريكية، وقد يظهر تأثير ذلك على الأرباح بوضوح فقط في بيانات الربع الثاني أو ما بعده».

ارتفاع الأجور وخطط لزيادة دخل اليابانيين

فيما يخص الأجور، توقع التقرير أن مفاوضات الربيع بين النقابات والشركات أدت إلى زيادة متوسط الأجور بأكثر من 5 %، وهي نسبة تفوق تلك المسجلة العام الماضي، رغم أن الشركات الصغيرة لا تزال متأخرة عن نظيراتها الكبرى.

وكان رئيس الوزراء شينغرو إيشيبا قد صرح هذا الأسبوع بأن حزبه الحاكم سيتعهد بتحقيق نمو يزيد متوسط دخل اليابانيين بنسبة تتجاوز 50 % بحلول عام 2040، وذلك ضمن حملته الانتخابية لمجلس الشيوخ الشهر المقبل.

أبقت الحكومة اليابانية على تقييمها الشهري للاقتصاد في تقرير يونيو 2025، مؤكدة أن التعافي لا يزال معتدلاً رغم التحديات القائمة.

لكنها حذرت من تنامي المخاطر المرتبطة بالرسوم الجمركية الأمريكية المقررة في يوليو، والتي قد تصل إلى 24 % على الواردات، بالإضافة إلى تهديد بفرض 25 % على واردات السيارات.

وجاء في تقرير مكتب مجلس الوزراء «الاقتصاد يتعافى بشكل معتدل، غير أن حالة من عدم اليقين تلوح في الأفق نتيجة السياسات التجارية الأمريكية»، وهو التقييم ذاته الذي حافظ عليه التقرير للشهر الثالث على التوالي، وفق رويترز.

نمو ضعيف قبل فرض الرسوم المرتقبة انكمش الناتج المحلي الإجمالي لليابان بمعدل سنوي قدره 0.2 % خلال الربع الأول من 2025، حتى قبل إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض ما وصفه بـ«رسوم المعاملة بالمثل» في الثاني من أبريل.

ورغم عدم ظهور تأثير كبير بعد على حجم صادرات اليابان، حذر التقرير من ضرورة متابعة البيانات التجارية لشهر مايو أيار وما بعده لتقييم الأثر الحقيقي.

التحول نحو الدفع الرقمي يدفع اليابان لتسريع مشروع «الين الرقمي»

بعد عقود من اعتبار النقد ملكاً، بدأت اليابان تسلك طريقاً أكثر حداثة، إذ ارتفعت نسبة المدفوعات غير النقدية إلى 42.8 % عام 2024، مقابل 13.2 % فقط عام 2010، متجاوزة الهدف الحكومي البالغ 40 % قبل عام من الموعد المحدد، بحسب بيانات حكومية حديثة.

هذا التغيير السريع في سلوك المستهلكين يضع ضغوطاً على صُنّاع السياسات، خصوصاً في بنك اليابان، لتطوير وسائل دفع وتسوية أكثر ابتكاراً، في ظل تصاعد دور العملات الرقمية عالمياً. رغم عدم اتخاذ قرار نهائي بشأن إصدار عملة رقمية رسمية، بدأ بنك اليابان برنامجاً تجريبياً عام 2023 لتطوير الين الرقمي، بالتعاون مع شركات خاصة وهيئات حكومية، وفق رويترز. ويجري العمل حالياً على إعداد الإطار التشغيلي والتصميم التكنولوجي المحتمل للعملة.

وقال كازوشيغي كامياما، المدير التنفيذي في بنك اليابان: «رغم أن إصدار الأوراق النقدية لا يزال مرتفعاً، فإن استخدامها قد ينخفض بشكل كبير في ظل الرقمنة السريعة»، وأضاف «علينا اتخاذ خطوات مبكرة لضمان أن نظام التسوية بالتجزئة يظل آمناً وفعالاً ومتاحاً للجميع».

من جانبه، أشار نائب محافظ بنك اليابان شينيشي أوتشيدا إلى أن العملة الرقمية قد تصبح «عنصراً جوهرياً في البنية التحتية» لنظام المدفوعات، لكنه أكد أن الطلب على النقد لن يختفي في القريب العاجل. وأكد أن مستقبل العملات الورقية مرتبط ب ثقة الجمهور بقدرة البنك المركزي على الحفاظ على استقرار قيمة الين.



QNB للخدمات المالية: 2.07 تريليون ريال أصول القطاع المصرفي

تراجع إجمالي أصول القطاع المصرفي في قطر بنسبة 0.1 % على أساس شهري 1.2+ % منذ بداية العام الجاري، في أبريل 2025 ليصل إلى 2.072 تريليون ريال. وقال التقرير الشهري الصادر عن QNB للخدمات المالية: تراجعت محفظة القروض بنسبة 0.2 % على أساس شهري 2.8+ % منذ بداية عام 2025، بينما انخفضت الودائع بنسبة 1.6 % على أساس شهري 1.5+ % منذ بداية عام 2025 في أبريل 2025. ومع انخفاض الودائع بوتيرة أعلى من القروض خلال الشهر، ارتفع معدل القروض إلى الودائع ليصل إلى 132.8 %، مقارنة بـ 131.0 % في مارس 2025.

تراجعت وداائع القطاع العام بنسبة 2.8 % على أساس شهري 2.4+ % منذ بداية عام 2025 في أبريل. وبالنظر إلى تفاصيل القطاعات، انخفضت وداائع القطاع الحكومي يمثل نحو 33 % من وداائع القطاع العام بنسبة 9.1 % على أساس شهري 0.0+ % منذ بداية عام 2025، في حين ارتفعت وداائع المؤسسات الحكومية بنحو 55 % من وداائع القطاع العام بنسبة 0.1 % على أساس شهري 5.1+ % منذ بداية عام 2025، وارتفعت وداائع المؤسسات شبه الحكومية بنسبة 2.9 % على أساس شهري 2.7- % منذ بداية عام 2025. تراجعت وداائع غير المقيمين بنسبة 2.3 % على أساس شهري 1.1- % منذ بداية العام خلال أبريل. وبلغت نسبة وداائع غير المقيمين إلى إجمالي الودائع 19.0 % في أبريل 2025، مقارنة بـ 19.5 % في نهاية عام 2024.

انخفضت وداائع القطاع الخاص بنسبة 0.4 % على أساس شهري 2.0+ % منذ بداية عام 2025 في أبريل. على صعيد التفاصيل، تراجعت وداائع الشركات والمؤسسات بنسبة 1.6 % على أساس شهري 0.9- % منذ بداية عام 2025، بينما ارتفعت وداائع الأفراد بنسبة 0.5 % على أساس شهري 4.2+ % منذ بداية عام 2025. تراجعت محفظة القروض الإجمالية بنسبة 0.2 % في أبريل 2025، نتيجة انخفاض قروض القطاع العام. انخفضت قروض القطاع العام بنسبة 1.6 % على أساس شهري 6.1+ % منذ بداية عام 2025. وكان القطاع الحكومي يمثل نحو 32 % من قروض القطاع العام المحرك الرئيسي لهذا التراجع. ارتفعت قروض القطاع الخاص بنسبة 0.4 % على أساس شهري 1.6+ % منذ بداية عام 2025 خلال أبريل.

أداء قوي للقطاع المصرفي الإماراتي خلال الربع الأول من 2025

أساس لتصل إلى 28.2 %، وهو أدنى مستوى لها خلال عام.

وقد ساعد هذا الانضباط المالي في الحفاظ على ربحية قوية رغم استقرار الإيرادات.

وشهدت جودة الأصول تحسناً ملحوظاً، حيث انخفضت تكلفة المخاطر بمقدار 45 نقطة أساس لتصل إلى 0.29 %، وارتفعت نسبة التغطية إلى 110.5 %.

كما تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.2 % بفضل عمليات الاسترداد وتحسين جودة محفظة القروض.

وارتفعت قروض المرحلة الأولى بنسبة 3.9 %، بينما انخفضت الانكشافات في المرحلتين الثانية والثالثة. وتشمل البنوك العشرة الأكبر التي شملها تقرير أداء القطاع المصرفي في دولة الإمارات من ألفاريز آند مارسال كلاً من بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك دبي التجاري، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك رأس الخيمة الوطني، ومصرف الشارقة الإسلامي.

قال سام جيدومال، المدير العام ورئيس الخدمات المالية في الشرق الأوسط، إن تقرير «نبض القطاع المصرفي في دولة الإمارات» يزود القيادات التنفيذية برؤى دقيقة وقابلة للتطبيق حول أبرز توجهات السوق، مشيراً إلى أن الإصدار الأخير ركّز على تحليلات الاندماج والاستحواذ، وتقييمات البنوك، وتحركات أسعار الأسهم في السوق.

أعلنت شركة ألفاريز آند مارسال، المتخصصة عالمياً في تقديم الخدمات الاستشارية، عن إصدار تقريرها الفصلي لأداء القطاع المصرفي في دولة الإمارات. وشمل التقرير تحليل أداء أكبر 10 بنوك مدرجة في الدولة خلال الربع الأول من عام 2025.

تحسن في الأرباح

وأظهر التقرير بداية قوية للعام، مع ارتفاع صافي الدخل بنسبة 8.4 % على أساس ربع سنوي ليصل إلى 22.2 مليار درهم إماراتي.

وجاء هذا النمو مدفوعاً بانخفاض كبير في رسوم الازمحلل بنسبة 59.3 %، إلى جانب ارتفاع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 18 %.

ورغم تراجع صافي دخل الفوائد بنسبة 2.1 %، فقد تحسّنت مؤشرات الربحية، حيث ارتفع العائد على حقوق المساهمين إلى 18.6 %، والعائد على الأصول إلى 2.1 %.

وواصلت البنوك دعم نمو القروض، حيث ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 3.6 %، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة قروض الشركات والبيع بالجملة بنسبة 5.1 %.

انضباط في التكاليف

استفادت البنوك من التحول الرقمي وضبط النفقات، حيث انخفضت التكاليف التشغيلية بنسبة 7.8 %، ما أدى إلى تحسّن نسبة التكلفة إلى الدخل بـ 234 نقطة

الانكماش السويسري يغذي الحديث عن أسعار الفائدة السلبية

ورغم أن البنك الوطني السويسري لديه أيضاً عمليات صرف أجنبي تحت تصرفه، فإن خبراء الاقتصاد يتوقعون أن تحظى تخفيضات أسعار الفائدة بالأولوية في الأمد القريب.

وبحسب جولدمان ساكس، هناك بعض الأسباب وراء هذا التفضيل.

وقال جارنات «إن البنك الوطني السويسري لديه خبرة سابقة في إدارة تأثير أسعار الفائدة السلبية».

وعلاوة على ذلك، فإن التضخم المحلي يستجيب لأسعار الفائدة أكثر من تحركات العملة.

وأخيراً، تظل سويسرا على قائمة المراقبة لدى وزارة الخزانة الأمريكية فيما يتصل بالتلاعب بالعملة، وهو ما قد يقيد نشاط التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

مع ذلك، لم يُستبعد تماماً التدخل في سوق الصرف الأجنبي. فخلال سنوات انخفاض التضخم التي أعقبت عام ٢٠٠٨، لجأ البنك الوطني السويسري إلى شراء العملات الأجنبية بشكل متكرر لوقف ارتفاع قيمة الفرنك.

طريق مألوف أمامك؟

ويحاول البنك الوطني السويسري مرة أخرى الإبحار في منطقة مألوقة، من خلال الموازنة بين الحاجة إلى دعم التضخم ومخاطر الاعتماد المفرط على التدابير غير التقليدية.

في حين تظل الأساسيات الاقتصادية في سويسرا قوية نسبياً، فإن التهديد المتجدد بالانكماش قد يدفع البنك المركزي إلى اختراق الحدود الدنيا لأسعار الفائدة مرة أخرى.



أسعار الفائدة السلبية تعود إلى الطاولة من المقرر أن يجتمع البنك الوطني السويسري، الذي يحتفظ حالياً بسعر الفائدة عند 0.25 %، في 19 يونيو. ويتوقع خبراء الاقتصاد خفضاً آخر لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس.

وبحسب السيناريو الأساسي الذي وضعه بنك جولدمان ساكس، فإن البنك الوطني السويسري سوف يخفض سعر الفائدة إلى -0.25 % بحلول سبتمبر، في خفضين متتاليين.

ومع ذلك، أشار البنك إلى أن هناك فرصة بنسبة 40 % أن يختار صناع السياسات تخفيفاً أكثر عدوانية، مع خفضين بمقدار 50 نقطة أساس لإعادة سعر الفائدة إلى -0.75 % - وهو أدنى مستوى في تاريخها. التدخلات في سوق العملات الأجنبية معلقة في الوقت الراهن

والرعاية الصحية (-0.2 %)، والسلع والخدمات المنزلية (-2.6 %).

في حين أن نوبة انكماش طفيفة لا تُثير القلق في حد ذاتها، إلا أنها تُبرز هشاشة الطلب المحلي وتُمثل تحدياً لهدف التضخم الذي حدده البنك الوطني السويسري. ويُعرّف البنك المركزي استقرار الأسعار بأنه معدل تضخم سنوي يتراوح بين 0 % و 2 %. وقال نيكلاس جارنات، الخبير الاقتصادي في جولدمان ساكس: «قد يظل التضخم السويسري قريباً من 0 %، وهو ما يمثل الحد الأدنى لنطاق استقرار الأسعار لدى البنك الوطني السويسري».

وأشار الخبير إلى أن انخفاض توقعات التضخم، وانخفاض أسعار الطاقة، والاحتكاكات التجارية المحتملة، تشكل ضغوطاً سلبية على توقعات الأسعار في المستقبل.

هل تذكر أسعار الفائدة السلبية؟ في أوائل عام 2020، وبينما كان العالم يُكافح جائحة كوفيد-19، سارعت البنوك المركزية في مختلف الاقتصادات المتقدمة إلى خفض أسعار الفائدة، مُقدمة قروضاً أقل تكلفة لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية، إلى جانب دعم مالي غير مسبوق.

وفي العديد من البلدان، انخفضت أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر أو حتى أقل من الصفر — وهو تحول غير عادي في السياسة يعكس الحاجة الملحة إلى تجنب الركود لفترة طويلة وفق رويترز.

بعد خمس سنوات، لا يوجد اقتصاد رئيسي يعمل حالياً بأسعار فائدة عند الصفر أو أقل. لكن سويسرا قد تغير هذا الوضع قريباً.

عادت سويسرا إلى الانكماش في مايو، لذا قد تصبح سويسرا قريباً أول اقتصاد متقدم يعود إلى عصر أسعار الفائدة السلبية.

وقد أدى التقاء ضغوط الأسعار الضعيفة والتوقعات الاقتصادية الضعيفة إلى إثارة توقعات متزايدة بأن البنك الوطني السويسري سيستأنف السياسة النقدية المتساهلة للغاية، مما قد يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر في الأشهر المقبلة.

في الأسبوع الماضي، أفاد المكتب الإحصائي الفيدرالي السويسري بانخفاض أسعار المستهلك بنسبة 0.1 % في مايو 2025 مقارنة بالعام السابق، مسجلة بذلك أول انخفاض في التضخم منذ مارس 2021. وكان الانخفاض واسع النطاق، مع انكماشات ملحوظة على أساس سنوي في تكاليف النقل (3.7- %)، والأغذية والمشروبات غير الكحولية (0.3- %).

«أدنوك» الإماراتية تدرس فرص الاستحواذ على أصول تابعة لشركة بريطانية

«أدنوك»، رغم سيولتها العالية وقدرتها على جمع تمويلات ضخمة من أسواق الدين، وذلك لاضطرابها إلى سداد قيمة الصفقة بالكامل نقداً، نظراً لعدم تداول أسهمها في الأسواق المالية.

وترتبط «أدنوك» و«بي بي» بعلاقات ممتدة منذ عقود، إذ شاركت الشركة البريطانية في اكتشاف النفط بأبوظبي قبل أكثر من خمسين عاماً، وتمتلك حالياً حصة أقلية في أكبر حقل بري للشركة الإماراتية، المنتج لخام مربان.

كما وقعت العام الماضي اتفاقاً للاستحواذ على حصة 10 % في مشروع جديد للغاز الطبيعي المسال في الإمارة، إلى جانب شراكتهما في مشاريع لتطوير الغاز في مصر وشرق المتوسط.

وفي مايو الماضي، أعلنت «إكس آر جي» أنها تهدف إلى أن تصبح من أكبر شركات الغاز المتكاملة في العالم خلال السنوات العشر المقبلة، وتسعى إلى مضاعفة قدرتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال لتصل إلى 25 مليون طن سنوياً.



للاستثمار تحمل اسم «إكس آر جي» (XRG PJSC)، تتولى تنفيذ صفقاتها الخارجية في مجالي الغاز والكيماويات، وتستهدف من خلالها بناء مؤسسة تقدر قيمتها بنحو 80 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى أن أي صفقة محتملة مع «بي بي» ستتم عبر هذه الوحدة، التي قد تدرس أيضاً شراء أعمال بيع الوقود بالتجزئة التابعة للشركة البريطانية. من الناحية التمويلية، فإن تنفيذ صفقة استحواذ كاملة سيُعد تحدياً حتى بالنسبة لشركة بحجم

تدرس شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» فرص الاستحواذ على أصول استراتيجية تابعة لشركة «بي بي» البريطانية، في حال قررت الأخيرة إعادة هيكلة أنشطتها أو واجهت ضغوطاً للتخارج من بعض وحداتها.

وتأتي هذه التحركات ضمن استراتيجية توسعية لأدنوك، التي أجرت مشاورات أولية مع مصرفيين وثقائين إمكانية الدخول في شراكات مع مستثمرين آخرين لتقاسم الأصول المحتملة، وفق وكالة بلومبيرغ.

وتركز «أدنوك» بشكل خاص على أصول الغاز الطبيعي المسال وحقول الغاز، في وقت تُظهر فيه اهتماماً محدوداً بأصول إنتاج النفط والمصافي، ما يقلل من احتمالية تقديم عرض للاستحواذ الكامل على «بي بي». وترى مصادر أن هذا الخيار لا يحظى بجاذبية كبيرة نظراً لتعقيداته السياسية والمالية، إضافة إلى حساسية الاستحواذ على شركة بريطانية كبرى في ظل الاعتبارات الجيوسياسية الراهنة.

وكانت «أدنوك» قد أسست مؤخراً وحدة دولية

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

كلمة

جي إم سي بهبهاني.. وكالة ترضي العميل

من يتعامل مع وكالة بهبهاني للسيارات يدرك أنها تبحث عن رضا العميل بالدرجة الأولى.

وكالة من الطراز المحترم والفريد في التعامل، من البداية حتى النهاية، وما بعد النهاية. اتصال واستفسار عن مدى الرضا ونوعية الخدمة وكيفية الاستقبال وأي ملاحظات.

لكن أكثر ما يميز فريق العمل هي الثقافة المشتركة والموحدة، من المسؤول الصغير إلى المسؤول الكبير. كان شيئاً مذهلاً ورائعاً أن يتخذ مسؤول متوسط الدرجة قراراً مالياً لصالح العميل، ولأنه لصالح العميل اتخذه دون تردد ودون الرجوع لمن أعلى منه درجة وظيفية، وهو ما يعكس أن الثقافة السائدة في الوكالة هي العميل أولاً وثانياً ومصصلحة العميل ورضاه هي الغاية.

هذه الثقافة فريدة من نوعها، وهي من أسباب وأركان النجاح التي تحصدها الوكالة.

«جيه بي مورغان» يرفع توقعاته لليوان مع تهدئة الحرب التجارية



قال بنك جيه بي مورغان إنه رفع توقعاته لسعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار بنهاية العام إلى 7.15 بدلاً من 7.30. وأرجع البنك هذا التعديل إلى تراجع المخاطر المرتبطة بالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى تصاعد الاتجاه العالمي نحو ما يُعرف بـ«الابتعاد عن الدولار».

وجاء التعديل في التوقعات بعد إعلان مفاوضات أمريكيين وصينيين، عقب محادثات استمرت يومين في لندن، عن اتفاق إطار يهدف لإعادة الهدنة التجارية إلى مسارها، واستقر الدولار في التعاملات الأوروبية عند 7.1875 يوان، ما يعكس أجواء أكثر استقراراً في الأسواق بعد التصريحات المتفائلة.

تراجع تدريجي متوقع في 2026
وأضاف البنك الأمريكي أن من المتوقع أن يواصل اليوان مساره النزولي «بشكل معتدل» ليصل إلى 7.10 مقابل الدولار بحلول منتصف العام المقبل، مع تحسن العلاقات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، وعودة الثقة إلى الأسواق المالية العالمية.

من ناحية أخرى، نقلت وكالة شينخوا

إن الاتفاق الجديد يتضمن تخفيف القيود على صادرات الصين من المعادن الأرضية النادرة والمغناطيسات، مقابل تخفيف أمريكي متوازن لبعض القيود على صادرات التكنولوجيا.

ومن المقرر عرض الإطار الجديد على الرئيسين دونالد ترامب وشي جين بينغ للمصادقة عليه.

خلفية الأزمة.. رسوم وقيود ومصالح استراتيجية

ويأتي هذا التطور في سياق هدنة مؤقتة تم التوصل إليها في جنيف الشهر الماضي لمدة 90 يوماً، جرى خلالها تعليق معظم الرسوم الجمركية المتبادلة. إلا أن العلاقات التجارية لا تزال متوترة بسبب قضايا عالقة تشمل قيود الصين على صادرات المعادن النادرة وقيوداً أمريكية على صادرات الرقائق الإلكترونية.

نهاية مفتوحة.. لكن بانفراجة نسبية

ورغم أن تفاصيل الاتفاق لم تكشف بعد، فإن الأسواق رحبت بالإشارات الإيجابية، وسط تفاؤل حذر بأن تعود التجارة بين العملاقين إلى مسار أكثر استقراراً خلال النصف الثاني من 2025.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب